



نظام تأمين الودائع ودوره في تحقيق الامان المالي للمدة (2010.2018) دراسة تجارب بلدان مختارة مع الاشارة الى العراق

ا.م.د. سمير سهام داود

الباحث / رسل عمر مجبل

dr.samir_mas@yahoo

Rusel6137@gmail.com

Received:16/9/2020

Accepted :18/10/2020

Published :December / 2020

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نسب المصنّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0

[Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/)



مستخلص البحث:

ان انشاء نظام لضمان الودائع وحماية المودعين يعد من الموضوعات الهامة المطروحة في الساحة المصرفية في العراق في الوقت الحالي والسبب في توسع انتشار هذا الموضوع يرجع الى الازمات المالية التي يعاني منها القطاع المصرفي وتعثر الكثير من المصارف مما ادى الى انعدام ثقة المودعين وفقدان الامان بالمصارف ، لذلك من الضرورة انشاء نظام لضمان الودائع يعوض المودعين عن الخسائر الناتجة عن فشل المصارف اضافة الى انه يكون نظام وقائي وعلاجي يحافظ على الاستقرار المصرفي ويحمي حقوق المودعين ويكسب ثقة الافراد بالجهاز المصرفي ، باعتبار ان استقرار النظام المصرفي ينعكس اثره بصورة ايجابية على سلامة المراكز المالية للمصارف وتجنب تعرضها للفشل ، بالاضافة الى ذلك ان قيام هذا النظام بحماية حقوق المودعين يعد تأكيد غير مباشر على استقرار حركة الودائع المصرفية بواسطة ترسيخ الثقة بالنظام المصرفي وتعزيز الامان المالي للمودعين مما تنعكس هذه الثقة على زيادة حجم الودائع بصورها واشكالها المختلفة وزيادة حجم المعاملات المصرفية ، على ان تحقيق ذلك رهن بتحقيق الارضية المناسبة التي تتمثل في جاهزية القطاع المصرفي لانشاء نظام لضمان الودائع المصرفية

المصطلحات الرئيسية للبحث : الامان المالي ، نظام ضمان الودائع ، الودائع المصرفية

المقدمة :

يحتل القطاع المصرفي مركزاً آحيوياً في النظام الاقتصادي بما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتوزيعها على الاستثمارات المختلفة ، والبنوك في مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة تساهم بصورة كبيرة في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية ومن المعروف انه من الاهداف الاساسية لاي مصرف هو جذب اكبر عدد من المدخرين حيث يعتمد المتعاملون مع القطاع المصرفي من قطاعات وأشخاص طبيعيين ومعنويين بمختلف صفاتهم كمدخرين (مودعين ومقرضين) او كمستثمرين وما يدفعهم للتعامل مع المصرف هو عامل الامان الذي يتمثل في شعور المدخر ان علاقته مع المصرف ليست في موقع تهديد وان هذه العلاقة يسودها جو من الثقة والطمأنينة وان المصرف مؤتمن على مدخراته المالية، حيث يعد هنا الامان المالي من الموضوعات الهامة للنشاط المصرفي باعتباره الهدف الاول الذي يسعى اليه المصرف لكسب ثقة العمود عين وجذب اكبر عدد منهم ، وبما ان الودائع التي في المصارف تشكل اهم البنود الداخلة للاستقرار والنشاط الاقتصادي يجب الحرص على تنميتها واتباع استراتيجيات لزيادة حجم هذه الودائع اضافة الى ذلك ظهرت الحاجة الى وجود نظام لضمان الودائع يعمل على توفير امكانية تعويض فئات من المودعين بنسبة من ودائعهم وذلك لانه يعد من العناصر الفعالة في التغلب على المشكلات التي تواجه المصارف حيث يساعد هذا النظام على حصر الازمات ويضمن الودعين على سلامة اموالهم وبالتالي يعد عنصر دعم وتعزيز للأمان المالي

لذلك تنطلق مشكلة البحث من الاتي :

تواجه المصارف مشكلة في جذب الودائع حيث الودائع في الجهاز المصرفي تشكل نسبة 20% اما خارج الجهاز المصرفي (السيولة لدى الافراد) تشكل نسبة 80% وقد يكون هذا راجع الى انخفاض ثقة الافراد في الجهاز المصرفي وانعدام الامان وعدم وجود نظام لضمان الودائع ، من هنا فان هذه الدراسة معنية بدراسة هذه المشكلة لتعزيز الامان المالي

كما يبدأ البحث بفرضية اساسية مفادها :

ان انظمة التامين على الودائع بإمكانها تحقيق هدفين ، اولهما الحفاظ على سلامة المراكز المالية وتجنب تعرضها للفشل وبالتالي المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي ، وثانيهما هو توفير الحماية لاموال المودعين وتجنب حدوث زعر مالي بينهم وبالتالي تعزيز الامان المالي وكسب ثقة المودعين

وفي ضوء الفرضية اعلاه فان البحث يهدف الى

- 1- تسعى هذه الدراسة الى الوقوف على اهم الملامح والتفاصيل الخاصة بنظام ضمان الودائع لتحقيق الامان المالي للمودعين
- 2- تحليل واقع الجهاز المصرفي العراقي ومعرفة نقاط الخلل التي تكمن فيه والسبل لمعالجتها

ومن اجل دراسة مشكلة البحث ونفي او اثبات الفرضية تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي اما بالنسبة لهيكلية البحث فقد تم تقسيم البحث الى اربع محاور وكالاتي (الاول : الاطار النظري لمفهوم الودائع ونظام تامين الودائع المصرفية ، الثاني : تعريف الامان المالي وكيف يتم تحقيقه ، الثالث: تجارب بعض الدول في نظام تامين الودائع المصرفية وهي التجربة اللبنانية والتجربة الامريكية والتجربة الاردنية ، الرابع : القواعد الاساسي لنجاح تجربة التامين على الودائع والنظام القانوني لضمان الودائع ، الخامس : تطور الودائع في المصارف العراقية والاستنتاجات والتوصيات :

المحور الأول : الإطار النظري لمفهوم الودائع ونظام تأمين الودائع المصرفية:

1- مفهوم الودائع المصرفية وأهميتها: الوديعة في اللغة من ودع وتعني وضع الشيء عند غير من يملكه لحفظه . فهي تمثل ايداع شيء لدى شخص آخر لفترة زمنية معينة مقابل ان يتعهد هذا الشخص برد الشيء نفسه عند الطلب اما الوديعة في الاصطلاح فقد عرفها البعض بانها : (مايتترك عند الامين) وعرفها البعض الاخر بانها عبارة عن توكيل بحفظ الاموال ، ونرى من خلال تعريف الفقهاء للوديعة بانها عبارة عن المال المدفوع الى من يقوم بحفظه بمقابل او بدون مقابل (من غير عوض) (Alwadi&others,2010:112). اما الاقتصاديون فقد عرفوها بانها عبارة عن المبلغ المصرح فيه بأية عملة كانت والتي تودع عند المنشآت المالية والمصرفية والواجبة الدفع او التأدية عند الطلب او بعد انذار في تاريخ استحقاق معين (AlHusaini&Aldoori,2018:105)، وايضاً تعني كلمة وديعة مبلغ نقدي يدفع لجهة ويودع كمبلغ دائن في حساب تلك الجهة وفق شروط تستوجب سداد الوديعة او تحويلها الى حساب اخر بفائدة او علاوة او بدون فائدة وعلاوة اما عند طلب الجهة المودعة او وفق وقت يتفق عليه المودع (Alshammari,2014:432-433) ، اما بالنسبة الى اهمية الودائع فتتمثل اهميتها بالنسبة للمصارف التجارية في انها تشكل القسم الاكبر من الموارد المتاحة للمصرف بغاية استخدامها في انشطته المتعددة فلا استغناء عنها لعمليات الاستثمار والاقتراض وتقديم التسهيلات المصرفية وغيرها ... الخ . وبصيغة اخرى ان المصارف التجارية تتعامل بأموال الغير (ودائع المواطنين او الشركات او المؤسسات الحكومية وغيرها) .

اما بالنسبة الى اهمية الودائع تكمن في النقاط التالية :

ا- للمصارف التجارية دوراً مهماً في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو جهات الاستثمار المنتجة التي تزيد من عملية تراكم راس المال على مستوى الاقتصاد الكلي وخلق موجودات جديدة او تحسين القدرة الانتاجية للموجودات القائمة مما يؤدي بالتالي الى زيادة انتاجية المجتمع
ب- تعد الودائع اكثر خصوبة وذات تكلفة اقل من راس المال والاحتياطات حيث لا يستطيع المصرف ان يعتمد عليها في تدعيم طاقته الاستثمارية

ج- تمثل الودائع اداة للحد من الضغوط التضخمية التي تأتي مع عملية التنمية الاقتصادية وذلك لان الودائع تحجب جزء من الدخل القابل للتصرف به في شراء السلع والخدمات وبالتالي تقييد الاستهلاك وهو يمثل شرطاً اساسي لتحقيق الاستقرار النقدي والحد من الضغوط التضخمية

د- توفر الودائع عائد أمجزياً للمودع يتوافق مع طول أجل الوديعة فضلاً عن مأمونية الاموال وخاصة المودعة لدى مصرف حكومي معروف ذو سمعة جيدة (Al-Lami,2016:367-368)

هـ- اما اهمية الودائع بالنسبة للمصارف تكمن في كون معظم الاموال القابلة للأقراض تأتي من الودائع حيث انها تضمن وجود مصادر محلية للسيولة تكفي لتمويل المشاريع المختلفة من دون الحاجة الى الاقتراض الخارجي باعتبار ان نظام الودائع يعتمد على ثقة الجمهور في المصارف بما يستطيع توفيره من أنظمة ذات امان عالي تبعد خطر ضياع الاموال او التعرض للسرقعة عن المتعاملين مع المصرف ، ويمكن القول بان المصارف يكن ان نشبهها بالقلب في داخل الجسم حيث ان القلب تتجمع فيه الدماء وتتوزع بصورة منتظمة وسليمة الى جميع انحاء الجسد لكي يحافظ الانسان على حياته ، نفس الحال بالنسبة للودائع هي شريان الحياة بالنسبة للمصارف باعتبارها اهم مصدر للاموال فيه كما انها المورد الحيوي الذي يعتمد عليه في جميع الانشطة المصرفية (Alshammari,pervious source:432-434)

2- انواع الودائع المصرفية :سوف نوضح هنا اهم انواع الودائع المصرفية وهي :

أ- الودائع تحت الطلب : وتمثل الودائع التي يكون للمودع الحق في طلب استرجاعها في اي وقت ، حيث تلزم البنك بالاحتفاظ بمبالغ كافية في خزائنه لمواجهة اي طلب من قبل المودعين ، ولا يقوم المصرف بدفع فوائد عليها وفي الغالب تكون اداة لتسوية المعاملات بالنسبة للمودع حيث تتم في شكل حساب يخوله السحب منها بواسطة الشيكات او التحويل المصرفي

ب- الودائع لأجل : وهي تلك الودائع التي لا يمكن للمودع سحبها الا بعد مدة زمنية معينة ، وبذلك توفر للبنك قدر كبير من الاطمئنان والامان للبنك في استعمالها ، ويتم دفع فوائد من قبل المصرف عليها

ج- الودائع بشرط الاخطار المسبق : وهي الودائع التي تستوجب عملية استرجاعها اخطار البنك بذلك قبل مدة زمنية معينة مثلاً اسبوع او 20 يوم ، والغاية من هذا الاخطار منح البنك مهلة لتوفير المبالغ اللازم ردها ، ويتم دفع فوائد من قبل المصرف عليها ولكن بسعر اقل عن فوائد الودائع لأجل

3- مخاطر الوديعة المصرفية: تواجه الودائع المصرفية العديد من المخاطر يمكن اجمالها بما يلي :
 أ- المخاطر الخارجية: وتمثل المخاطر التي ترتبط بأمور خارجة عن سياسات المصارف وقراراتها ويظهر تأثير هذه المخاطر على قدرة المصارف في تحقيق الأرباح وقدرتها في الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء
 ب- المخاطر الداخلية : وتعني مجموعة المخاطر التي ترتبط بأعمال واداء المصارف ونظامها واستثمارتها وتمثل بمخاطر الائتمان الناتجة عن عدم قدرة العميل بالوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة ومخاطر السوق الناتجة عن تغير اسعار السوق بصورة سلبية كتقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف ، كذلك تضم مخاطر العمليات المتعلقة بأعمال وتصرفات موظفين المصرف ، إضافة الى مخاطر السيولة الناتجة من عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها بسبب عدم كفاية الاحتياطات النقدية او تسييل الموجودات (almisri,2017:59-61)

4- مفهوم نظام التامين على الودائع وانواعه : ينصرف المفهوم الاساسي لنظام ضمان الودائع الى حماية صغار المودعين بالعملة المحلية والعملة الاجنبية للدولة من مخاطر عدم الدفع من قبل المصارف او افلاسها وذلك بواسطة المساهمة المشتركة للمصارف في النظام في صندوق للتامين على الودائع يغذى بموجب رسوم او اشتراكات تلتزم بسدادها تلك المصارف او عن طريق تقرير حقوق امتياز للمودعين على حصيله التصفية بالمصرف (في حالة افلاسه) في حدود مبالغ محددة من ودائعهم كحدود قصوى، واتجهت الدول نحو انظمة تامين الودائع وحماية المودعين للحفاظ على الاستقرار المصرفي وكسب ثقة الافراد في المصارف وتختلف انظمة التامين على الودائع وحماية المودعين بين الدول التي تتبعها والتي بلغ عددها 32 دولة فبعض الدول تقوم البنوك المركزية بادارة انظمة التامين على الودائع والبعض الاخر تدار انظمة التامين بواسطة صناديق او مؤسسات تتبع الحكومة ولكنها لا تتبع البنوك المركزية وهناك بعضها التي تدار فيها من قبل القطاع الخاص وفي الاغلب من خلال اتحادات المصارف ، ويتميز مفهوم ضمان الودائع عن غيره من اشكال عقود الضمان او التامين الاخرى بالميزات التالية :

- غير مخصص لحماية فرد او مؤسسة او جماعة معينة لكنه موجه لحماية المجتمع بصورة عامة فيشمل جميع الاشخاص والمؤسسات المودعة لأموال الجهاز المصرفي
 - الغاية الاساسية من نظام ضمان الودائع هي تعزيز الثقة العامة لدى جمهور المدخرين والمودعين في نظام البلد المصرفي ليستطيع الجهاز المصرفي من القيام بدوره المجتمعي فهنا النظام لا يستهدف بالضرورة الربح من الجهة الضامنة وبالتالي فان الضامن في الغالب هو ليس جهة تجارية تسعى الى الربح (Alsamarra'i&Aldoori,2013:145-146)
- اما بالنسبة الى انواع نظام التامين على الودائع المصرفية فيمكن ان نصنف نظام ضمان الودائع الى نوعين مختلفين وكالاتي:

أ- نموذج الضمان ذو السعر الثابت : وهنا تقوم البنوك بدفع نفس الاقساط بغض النظر عن جودة ادارتها للمخاطر ، ومن سلبيات هذا النظام عدم اخذ حجم البنك بالاعتبار حيث يمكن ان تثني المؤسسات عن السيطرة على مخاطرها وادارتها وايضاً يمكن ان تؤدي الى الحد من المنافسة بواسطة اعطاء انطباق بان جميع البنوك لها نفس المخاطر

ب- نظام الضمان المعتمد على المخاطر: ويعد اكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية والاحترازية ولكنه يتطلب سوق يمتاز بالتنافسية المطلقة والمستوى العالي من المعلومات مما يجعله مكلفاً للغاية (Al-Nnasiriu&Al- (Eubayd,2020:19

5- اهداف نظام التامين على الودائع : يهدف النظام الى تحقيق مجموعة الاهداف التالية :
 اغلب انظمة تامين الودائع تهدف الى تحقيق هدفين ، اولهما حماية اموال المودعين وتجنب حصول دعر مالي بينهم والثاني المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي وبصورة عامة ان نظام التامين على الودائع يتسع ويضيق وفقاً للدور المنوط بمؤسسات التامين على الودائع لتحقيق الهدفين الاتيين :
 أ-زيادة الثقة في المؤسسات المالية وتحقيق الاستقرار حيث يقوم الجهاز المصرفي في اغلب الدول بدور رئيسي في الوساطة المالية ولان الودائع المصرفية قصيرة الاجل ومن الصعب تحويل مقابله الى نقد في وقت قصير فمن الضروري تقديم المساعدة للمصارف التي تواجه ازمة سيولة مالية فمن وجهة نظر السلطات النقدية ان الهدف من تامين الودائع هو تحقيق الاستقرار للمؤسسات المالية وفقاً للنحو الذي يكفل زيادة الثقة في النظام المالي وبالتالي الحد من او تفادي المشاكل الاقتصادية التي تنشأ من اعسار المصارف

ب- زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية على تقديم خدمات افضل و جذب الودائع ، اضافة الى ما يؤدي اليه هذا النظام من المساواة في المنافسة بين المصارف بمختلف احجامها ففي حالة عدم وجود هذا النظام تكون المصارف الكبيرة هي الاكثر اماناً من المصارف الصغيرة والمصارف الاجنبية اكثر امان من المصارف المحلية اما في حالة وجود النظام تقل الفروق نسبياً بين المصارف المختلفة لاسيما من ناحية المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها المودع الصغير ، عليه تنطوي فكرة تامين الودائع على مغزى تكافلي فهي تامين على المؤسسات المالية ، كما ان اهداف السياسة العامة لنظام تامين الودائع تختلف من دولة الى اخرى وفقاً لظروف كل دولة ولكن في النهاية تكمن اهداف النظام في احداث تغييرات ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي وكما يلي:

• معالجة الازمات المالية : يزيد تطبيق نظام التامين على الودائع من قدرة المصارف والمؤسسات المالية وكفاءة ادائها بصورة عامة مما يؤدي الى طمأنة جمهور المودعين على اموالهم وليس بإمكان هذا النظام اتمام ذلك مالم تتكافل معه سياسة سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي منها ما يتعلق بالأنظمة الرقابية والقانونية وتقديم تسهيلات من البنك المركزي

• الحد من مخاطر تهافت المودعين على سحب الودائع : هناك احتمال ان يصاب جمهور المودعين بالهلع والذعر في اي مكان حيث يقومون بالتهافت على المصرف لسحب ودائعهم كحالة طبيعية اذا كان هذا المصرف يعاني من مشاكل ، وسرعان ما ينتشر ذلك بسرعة ليشمل كل المصارف والمؤسسات التي ترتبط بالجهاز المصرفي وكل هذا يحدث في ظل عدم وجود النظام الخاص بتامين الودائع

• المساهمة في استقرار نظام المدفوعات : ان ايداع الاموال عند المصارف يتيح للمودعين والمؤسسات تحريك حساباتهم (سحب وايداع) في اي وقت يرغبون به بلا شروط ولكي يعمل نظام المدفوعات بفاعلية يستوجب اطمئنان الجمهور بان اموالهم المودعة عند المصارف هي بنفس درجة الامان الموجه للتقدي ودرجة الامان هذه والاطمئنان يوفره نظام التامين على الودائع

• تشجيع النمو الاقتصادي وتحجيم الركود : تسعى بعض الدول الى تشجيع النمو الاقتصادي من خلال انشاء نظام تامين الودائع لان هذا النظام يساهم في زيادة حجم التدفقات النقدية في الجهاز المصرفي وبالتالي زيادة عمليات الاستثمار والاقراض من قبل الجهاز المصرفي وهذا يؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي

• تعزيز تنافسية المؤسسات المصرفية الصغيرة : وذلك بواسطة اعطاء مساحة للمصارف الجديدة بالعمل والتي غالباً ما تكون صغيرة لكي تستطيع منافسة المصارف الكبيرة ففي ظل عدم وجود نظام تامين الودائع فان جمهور المودعين يتجهون نحو المؤسسات والمصارف الكبيرة لايداع اموالهم لان يعتقدون ان اموالهم ستكون في امان اكثر من ايداعها في المصارف الصغيرة (AL-Zaire,2015,7-8)

6- خصائص نظام التامين على الودائع ومميزاته

تتمثل الخصائص الاساسية لأنظمة التامين على الودائع في العناصر التالية :

أ- ادارة صندوق ضمان الودائع : ان ادارة الصندوق قد تكون خاصة او عامة ، فقد يكون المصرف المركزي هو المسؤول عن ادارته او جهة خاصة او اتحاد المصارف ، او يمكن ان تكون الادارة مشتركة بين المصرف المركزي والمصارف المشتركة في الصندوق.

ب- مصادر التمويل : قد يكون التمويل من خلال مساهمات او اقساط سنوية يتم دفعها من قبل المصارف المشتركة في الصندوق ، وتحدد قيم المساهمات بنسبة حجم الودائع او قد تكون النسبة وفقاً للمخاطر التي من الممكن ان يمر بها المصرف .

ج- الاشتراك او العضوية : قد يكون الاشتراك في نظام التامين على الودائع الزامياً للمصارف التجارية المحلية او غير الزامي ، اما بالنسبة الى المصارف الاجنبية ففي الغالب يكون الاشتراك في نظام التامين على الودائع اختياري .

د- نوع الودائع التي يتم تعويضها : يمكن ان يسير نظام تامين الودائع بالعملة المحلية فقط ، او قد يشمل الضمان جميع الودائع بالعملة المحلية والاجنبية معاً ، وايضاً يمكن ان يتم ضمان ودائع صغار المودعين فقط او الودائع تحت مبلغ معين .

هـ- حجم التغطية او التعويض : كل نظم تامين الودائع في العالم تضع حدوداً لمدى تغطية التامين وتحدد السقف الذي يمكن تعويضه ، وتختلف مبالغ التعويضات من دولة لأخرى وفقاً للنظام الذي تضعه (Al-Milad&AL- Aqeel,2017,47-48)

اما اهم مميزات نظام ضمان الودائع المصرفية فانه يتصف بعدة مزايا وهي كالتالي :

أ- وجود قواعد قانونية خاصة بمؤسسات التامين على الودائع تكسبها الشخصية الاعتبارية وتحدد اهدافها وطريقة عملها ومصادر تمويلها ونوع الودائع المغطاة .

ب- ان نظام ضمان الودائع لا يعوض المودعين عن الخسائر الناتجة عن فشل مصارفهم فحسب، بل يعتبر غالباً نظاماً وقائياً بالإضافة الى وظيفته العلاجية ، حيث أن المؤسسة المسؤولة عن نظام ضمان الودائع يجب أن تطلع على الوضع المالي للمصارف وتقوم بتحليله مما يساعدها على وقاية المودعين من الخسائر التي قد يتعرض لها المصريف وبالتالي فإن وجود نظام ضمان الودائع يساعد على تحقيق الاستقرار المالي بوصفه هدف للسلطة النقدية كما يساهم في تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وتقليل أثر الازمات المالية (almisri,previous source,71)

7- المتطلبات اللازمة لإنشاء نظام التامين على الودائع

ان النظام الفعال لضمان الودائع يجب ان يتسم بالحد الأدنى من المتطلبات التي تؤدي بالضرورة الى زيادة الاستقرار المالي وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشمل الاستثمار والبطالة والتضخم ويقلل قدر الامكان من الاختلال الذي يمر به الاقتصاد ، اما على مستوى القطاع المصرفي فانه يجب على نظام ضمان الودائع ان يمنع حدوث حالات الافلاس الكثيرة للمصارف لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي ، اما على مستوى المواطنين فانه يجب على نظام ضمان الودائع ان يجنب صغار المودعين ثقل متابعة ومراقبة المصارف التي يتعاملون معها ، جميع ما سبق يتطلب انشاء نظام متكامل لحماية الودائع وهذا يتطلب مجموعة من المتطلبات الاساسية التي تشمل ما يلي :

أتوفير التمويل الكافي : يجب توفير التمويل الكافي للنظام وامتلاكه المصادر الكافية للقيام بدوره ويجب توفير مستوى تمويل مناسب للمخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية بما يمكن النظام من تعويض المودعين في حالات التعثر المصرفي وحسب ما اثبتته الممارسات المصرفية قد يكون التمويل كاملاً من طرف الحكومة سواء بشكل قروض تلتزم البنوك بتسديدها لاحقاً او على شكل ممارسات نهائية وتضم مصادر تمويل النظام النقاط التالية :

• راس مال مؤسسة ضمان الودائع

• اقساط التامين على الودائع

• الارباح المتتالية من استثمار اموال المؤسسة

• الهبات والتبرعات التي تحصل عليها من المصارف

• اية اموال قد تقترضها المؤسسة من الغير

ب- قوة الاشراف والتنظيم : سيكون لقوة الاشراف والتنظيم اثار مباشرة على فعالية نظام التامين على الودائع حيث يسهل الاشراف والتنظيم الحصيفان القويان للبنوك التي تكون اعضاء في نظام تامين الودائع العمل ويجب على البنوك ان تتبع اسلوب ادارة المخاطر الفعال والحكمة السليمة والممارسات التجارية الاخرى مثل وجود نظام فعال للتريخيص او الاستئجار للبنوك الجديدة وفحوصات شاملة ومنظمة وتقييم لمخاطر البنوك واطار للاكتشاف المبكر والتدخل في الوقت المناسب وحل البنوك المتعثرة

د- انظمة المحاسبة والافصاح : تعد انظمة المحاسبة والافصاح السليم ضرورية لنظام تامين الودائع الفعال حيث ان استخدام المعلومات الدقيقة والموثوقة التي ابلغت عنها هذه الانظمة من قبل الادارة والمودعين والسوق والسلطات لاتخاذ القرارات المتعلقة بملف المخاطر الخاص بالبنك بتالي يؤدي الى زيادة انضباط السوق (IADI,2009:8)

هـ- الوعي العام : من اجل ان يكون نظام تامين الودائع فعالاً من الضروري ان يتم اعلام الجمهور بشكل مستمر

حول مزايا نظام التامين على الودائع (Same as the pervious Source,4)

اما بالنسبة الى المبادئ التي يتضمنها نظام التامين على الودائع فقد اوضحت الابحاث التجريبية انه في الدول التي تقوم بإنشاء هذا النظام حالياً تكون هناك ستة مبادئ لا يمكن اهمالها وتشمل ما يلي :

أ- يجب ان يؤكد النظام على فعاليته وادارته بطريقة سليمة : لا تمام ذلك يجب ان يكون النظام مصمماً بحيث تتم ادارته بأسلوب يفتح جمهور المودعين ان اموالهم في ما من وبدون مخاطر

ب- ان تكون العضوية في نظام ضمان الودائع الزامية : ينتج عن هذا المبدأ زيادة في حجم واتساع قاعدة الضمان ومنع المؤسسات القوية من اختيار الخروج من هذه العضوية خاصة عندما يكون الصندوق بحاجة الى رؤوس اموال جديدة او تمويل اضافي

ج- جعل القطاعات العامة والخاصة تتحمل مسؤولية الاشراف على النظام مع بعض : حيث تؤدي الشراكة الخاصة العامة الى تكوين عمليات المراقبة والتوازن والتي ينتج عنها في نهاية الامر تحسين ادائها الاداري

د- تحجيم قدرة النظام على تحويل الخسارة الى دافعي الضرائب : يتعلق هذا المبدأ بتغطية خسائر البنك حيث ان التغطية تتم بصورة اساسية من الاموال المتوافرة لدى النظام التي هي بالاساس اشتراكات تم دفعها من قبل جميع البنوك اما فيما يتعلق باللجوء الى دافعي الضرائب فان ذلك ينبغي ان يحدد بصورة قانونية بواسطة بنود قانونية تضمن ان يتم ذلك عند الظروف الطارئة فقط

هـ- يجب تسعير خدمات ضمان الودائع بصورة مناسبة : حيث اظهرت الابحاث ان هناك العديد من الطرق لتسعير ضمان الودائع بصورة دقيقة ومثالية

و- يجب على نظام ضمان الودائع ان يشترك في اتخاذ القرارات حول توقيت وكيفية معالجة مشكلات الافلاس المصرفي : حيث ان هذه النظام مسؤول عن تعويض المودعين عند افلاس البنوك (Al'aaraj&Shahin,2013:25)

8- دور نظام تامين الودائع في معالجة التعثر المصرفي :في اطار الدور الذي تقوم فيه المصارف كمؤسسات وساطة مالية فانها تمر بالكثير من المخاطر، ما يسبب تعثرها وان هذا التعثر يخلق مخاطر نظامية تمتد اثارها الى مختلف جوانب الاقتصاد ، لذلك تعمل السلطات النقدية الرقابية على وضع النظم واتخاذ الترتيبات التي بإمكانها ان تقلل من تلك المخاطر ويظهر الدور الذي تلعبه مؤسسات التامين على الودائع في تجنب المشاكل المصرفية بواسطة :

أ- الدور الوقائي : من خلال فرض الضوابط والمعايير الكفيلة بتجنب حدوث اي من تلك المشاكل
ب- الدور العلاجي : هنا يتم التدخل عند حدوث المشكلة بواسطة تقديم القروض اللازمة بأسعار فائدة مخفضة او بواسطة وضع المصرف تحت سيطرة المؤسسة وتعويض المودعين ، وبضهرائياً دور النظام في علاج المشاكل في حالة الائتمان الرديء وعجز السيولة و عدم كفاية راس المال و حالة ضهور الخسائر (AI-Milad&AL-Aqeel,previous source,48)

المحور الثاني : تعريف الامان المالي وكيف يتم تحقيقه

1- تعريف الامان لغة واصطلاحاً : الامن والامان في اللغة مصدران بمعنى الطمأنينة وعدم الخوف جاء في مختار الصحاح للرازي " الامان والامانة بمعنى واحد وقد(امن) من باب فهم وسلم والامن ضد الخوف ، من ماسبق يتضح ان الامن عكس الخطر وهو يعني طمأنينة النفس وزوال خوفها وانه يدخل في معنى الامن والامانة والامان والاستئمان وكلها معاني تدل على توافر الطمأنينة لدى الانسان وزوال كل من شأنه ان يهدد سواء كان هذا التهديد اقتصادي او اجتماعي او سياسي او غيره

اما الامان اصطلاحاً انه على الرغم من اهمية مفهوم الامان وشيوع استخدامه الا انه مفهوم حديث في العلوم السياسية الامر الذي ادى الى اتسامه بالغموض مما اثار عدة مشاكل فمصطلح الامان يعود استخدامه الى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت العديد من الاديبيات التي تبحث في كيفية تحقيق الامان وتلافي الحرب وكان من نتاجه ضهور نظريات الردع ثم تكون مجلس الامن القومي الامريكي عام 1974 ومنذ ذلك الوقت انتشر استخدام مفهوم الامن والامان بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحيطة المحلية والاقليمية والدولية وفي محاولة التوصل الى تعريف متفق عليه للامان ، ففي الاصطلاح المعاصر يطلق الامان على الاجراءات التي تتخذ للحفاظ على اسرار الدولة وتامين افرادها ومنشأتها ومصالحها ، كما يمثل الطمأنينة والهدوء والقدرة على مواجهة الاحداث والطوارئ دون اضطراب وعرفه البعض بانه عدم توقع مكروه في الزمان الاتي ، ومن اقدم التعريفات التي وضعت للامان والتي نالت نوع من الاجماع بين الدراسين هو التعريف الذي وضعه ارنولد حيث بين ان الامان موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات وبمعنى ذاتي هو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم ، ومن احدث التعريفات والاكثر انتشاراً تعريف باري بوزان حيث عرفه بانه العمل على التحرر من التهديدات ، وفي اطار مما سبق فان الامان لا يخرج عن كونه اطمئنان النفس (AL-Mabrook,2014:16-19)

2- تعريف الامان من الجانب المصرفي : الامان المالي هو قدرة المصارف على التحوط والحذر من المخاطر التي من الممكن قد يتعرض لها المصرف وامتصاص الخسائر التي قد تحدث بسبب عمليات الائتمان والاستثمار فالامان المصرفي هو قدرة المصرف على تغطية الخسائر التي قد يتعرض لها وذلك عن طريق حقوق الملكية الخاصة به والتي تمثل رأس المال والارباح المحتجزة والاحتياطيات (AL-Merhej&AL-Danora,2017:423) ، كما يشير الامان الى ملائمة رأس المال او متانته اذ ان وظيفة رأس المال في المنشآت هي تمويل شراء الاصول والوظيفة الثانية حماية الدائنين من اصحاب القروض قصيرة وطويلة الاجل ، و من ناحية البنوك فان الوظيفة الاساس لرأس المال هي انه بمثابة وسادة او تامين لتعويض أي خسائر ممكن ان تحدث وتصبح الوظيفة الاخرى لرأس المال في البنوك هي شراء المباني والآلات اللازمة والعدد لتشغيل البنك ولذلك يجب ان يكون رأس المال كافي لكي يتحقق الامان والطمأنينة للمودعين من ناحية المصرف والجهاز المصرفي بأكمله (Albederi,2013:57) ، كما يقصد بالامان انه الاحاطة والحذر من مجموعة مخاطر تتعرض لها البنوك التجارية من عملياتها التشغيلية وتتمثل هذه المخاطر بمخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ودرجة الامان هذه مرتبطة بالربحية والسيولة

ومدى ملاعمة راس المال لاجمالي الموجودات أي الحفاظ على المركز المالي للمصرف في صورة مستقرة (AI-Emran,2015:471)

3- وسائل تحقيق الامان المالي : نستطيع تحقيق الامان المالي في المصرف من خلال :

أ- تدعيم راس المال : تتمثل الوظيفة الاساس لرأس المال في المصرف بتوفير الحماية لأموال المودعين، حيث توفير الامان والحماية لاموال المودعين ولاينظر الى وظيفة الحماية ضمان اموال المودعين في حالة التصفية فقط وانما المحافظة على قدرة البنك على اداء التزاماته وتزويده بأصول اضافية بحيث يستطيع رغم ما يتعرض له من خسائر ممارسة نشاطاته ووظائفه ، من هنا يتوضح لنا ان راس المال يعد حماية لأموال المودعين من أي مخاطر وخسائر ممكن ان تحدث (AL-Rawi,2001:290) ،ويعد راس المال احد العوامل المهمة للتأثير على مستوى امان المصرف فيمثل الدعم للمصرف والوسادة على حد تعبير المصرفيين التي تؤمن المصرف ضد الخسائر وكلما كان راس المال ضخم قلت فرص المخاطر

ب- السيولة : تمثل قدرة المصرف في مواجهة الألتزامات المترتبة عليه والتي تتكون من طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتلبية طلبات المقترضين ليصل المصرف في النهاية الى تلبية طلبات المجتمع وكسب ثقته ، وايضاً تسديد جميع التزاماته التجارية بصورة نقدية ، حيث ان السيولة تمثل امكانية المصرف وقدرته على تحويل الاصول الى نقد بصورة سريعة ودون حدوث اي خسائر ، وتكمن اهمية السيولة في المصرف في تعزيز ثقة المقترضين والمودعين وحملة الاسهم في المصرف وتطمئنهم بقدرته على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم وتجنب البيع الجبري لبعض الاصول وما تجلبه من سلبيات ودفع تكلفة اعلى للاصول ، بالتالي يظهر المصرف في السوق بمظهر المأمون القادر على سداده لالتزاماته ، فهي تعد اساس عمل المصارف والمؤسسات المالية لانها تعكس ملاعة المصرف

ج- الربحية : تمثل لنا العلاقة بين الارباح التي تحققها المشروعات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها ، وبالتالي هي صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات مما يزيد من قدرة المصرف على مواجهة الاخطار والالتزامات التي تواجهه ، فالهدف الرئيسي للمصارف التجارية هو تحقيق الارباح وتظيمها شأنها شأن اي منظمة اعمال تهدف الى زيادة ثروة مالكيها وزيادة القيمة السوقية لاسهمها ، وتكمن اهمية الربحية في مواجهة الاخطار التي يتعرض لها المصرف فهي تمثل عنصراً اساسي وضروري لبقاء وديمومة المصرف وتعزيز الامان فيه وزيادة ثقة اصحاب الودائع والمستثمرين المرتقبين وتشجيع اصحاب رؤوس الاموال على الاكتتاب في المصرف ، اضافة الى ذلك الربحية مؤشر مهم لقياس كفاءة ادارة المصرف في استخدامهما للموارد الموجودة في المصرف ، حيث تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بان المصرف يسير في اتجاه صحيح وتوضح فكرة عامة عن مدى كفاية المصرف في ادارة مشاريعه ، وتعد ايضاً مقياس لمدى فاعلية السياسات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية المتبعة من قبل ادارة المصرف (AL-Merhej&AL-

(Danora,previous source:423-425

د- رفع جودة الخدمة المصرفية : لقد اصبح اسلوب الخدمة المصرفية من الاساليب المهمة في المنافسة بين المصارف التجارية ففي اغلب بلدان العالم تهتم المصارف في تقديم خدمات تحاول بواسطتها ان تميز نفسها عن غيرها من المصارف ، فنلاحظ في الدول المتقدمة هناك الصراف الآلي للمسافرين على المركبة او اي نوع من الخدمات التي تسهل الحصول على مبالغ السحب دون تعقيدات ، كما ان المعاملة الحسنة والمظهر اللائق لموظفي المصرف امام العملاء تعطي انطباع جيد واقتناع للجمهور في التعامل مع مصرف دون اخر ، وبامكان النظام المصرفي بمصارفه وفروعه القيام ببعض الاساليب التي تشجع تداول الخدمة المصرفية ، فمن خلال الدعاية والاعلان بامكان المصارف ان تنشر الدراية والوعي المصرفي وتشجيع اصحاب الودائع على استخدام الخدمات المصرفية ، كذلك وضع استراتيجيات للتعامل تأخذ بنظر الاعتبار العادات والتقاليد الاجتماعية ، اما على صعيد التشريعات القانونية فان الحكومة لها دور مهم من خلال سن التشريعات والقوانين التي تعزز التعامل المصرفي ، اضافة الى التشريعات التي تساهم في المحافظة على ودائع الجمهور وحقوقهم من خلال الرقابة عليها ما يحقق الامان المالي ويعزز (AL-Rawi,previous source:233)

هـ- ترشيد الانفاق وزيادة الانتاجية : في الظرف الحالي يطغى على القطاع المصرفي مبدأ المنافسة ، فالاجهزة المصرفية العاملة سواء كانت حكومية ام خاصة تبحث دوماً عن الكلفة الأقل والربح الاكبر وهذا لن يتم الا اذا تم اختيار اسلوب مثالي بالعمل من جهة وترشيد الانفاق من جهة اخرى ، حيث تزداد الكفاءة الانتاجية وتقدم الخدمة الافضل والاسرع ويتعظم الربح ، من هذا المنطلق يجب السيطرة على الانفاق وضغطه قدر المستطاع بواسطة الرقابة والمتابعة والتخطيط ويجاد طرق جديدة للعمل المصرفي من خلال الوسائل الحديثة واستخدام التقنيات الالية المتطورة والتركيز على اداء العاملين وتدريبهم على كافة الاعمال والنشاطات المصرفية اضافة الى ادخالهم دورات تدريبية لتطوير قابليتهم المهنية ، فالمصرف الذي يتمكن من تحقيق هذا الهدف بالحد

من النفقات مع زيادة وتحسين الانتاجية سيكون بدون شك اكثر ثباتاً وستتعزيز مكانته في الجهاز المصرفي وسيحقق ثقة عالية وسط جمهور المتعاملين معه (AL-Samad,2016:2)

المحور الثالث : تجارب بعض الدول في نظام تامين الودائع المصرفية:

خاضت العديد من الدول تجربة التامين على الودائع المصرفية ولكل دولة من هذه الدول منهج مميز وفريد حاولت بواسطته معالجة المشاكل والكوارث التي تواجه البنوك والتي تمنعها من رد ودائع الجمهور ، وعلى المستوى الدولي وخلال العامين الماضيين وضعت تقارير من اكثر من 14000 بنك مؤمن عليه و3400 من المكاتب المؤمنة ، حيث تم فيها جمع ما يقارب 5000 نموذج تحليلي للتامين على الودائع المصرفية وعرض احصاءات دقيقة عن حجم الودائع المصرفية المؤمن عليها بغرض تحقيق بعض الاهداف والتي من اهمها :

- حجم التغطية التأمينية في الدول واصناف المودعين ونوع الحسابات
- انواع الودائع وحجم تحويل الودائع بين الدول
- الاثار التي تنجم عن اجمالي الودائع في حالة تعرض البنك لتأثيرات خاصة او تأثيرات العوامل الموسمية
- التعرف على حجم المخاطر التي من الممكن ان تواجه المصارف
- حجم المبالغ التي خصصت لحماية اموال المودعين واتجاهات استخدامها
- وازافة الى تجارب الدول توافرت قواعد وبيانات مفصلة عن صور انظمة التامين على الودائع المصرفية في العالم واصبح بالامكان تطبيقها منها على سبيل المثال : قاعدة هيوزنج42004 وقاعدة ديميرجيك كانت وقاعدة ديتراجيش 2002 وقاعدة ليفين 2004 (AI Otaibi,2015: 241-242) وفي هذا المحور سنركز على بعض التجارب وكالتالي :

1- نظام تامين الودائع المصرفية في لبنان :

اولاً: نبذة عن القطاع المصرفي اللبناني : يخضع القطاع المصرفي اللبناني لقانون التجارة (الصادر عام 1942) اضافة الى قانون النقد والتسليف الصادر عام 1963 ، وتعمل المصارف والمؤسسات المالية تحت اشراف ورقابة مصرف لبنان الذي يمثل المصرف المركزي في لبنان والذي يعد السلطة النقدية المنظمة لعمل المصارف حيث هو الذي يصدر العملة الوطنية والذي يحافظ على قيمتها ويمنح التراخيص لأنشاء المصارف الجديدة وهو الذي يضع القواعد التي تنظم عمل القطاع المالي والتي يجب اعتمادها من قبل القطاع المصرفي اما بالنسبة الى الهيئة الرقابية فتتمثل بلجنة الرقابة على المصارف التي اسست عام 1967 والتي تهتم بمراقبة نشاط المصارف العاملة في لبنان من حيث تطبيقها للأنظمة والقوانين ، اما اهم مميزات القطاع المصرفي في لبنان فتشمل التالي :

- موارد بشرية تتميز بالكفاءات العالية
- الرقابة من قبل مصرف لبنان المواكب للقطاع بصورة عالية الدقة والتاثير
- انفتاح المصارف اللبنانية على الخارج
- تامين الخدمات الحديثة المتطورة والتقليدية
- التزام القطاع المصرفي اللبناني بالمعايير المالية الدولية
- انخراط واسع النطاق في الاقتصاد اللبناني
- اداء ونمو القطاع المصرفي اللبناني مستدامان وذو سيولة عالية
- يعد قطاع مصرفي ذو رسملة كبيرة ومؤونات جيدة
- وجود عدد مرتفع من المصارف بصيغ واحجام مختلفة (AL-Bassam,2018:7-8)
- وللقطاع المصرفي اللبناني اهمية كبيرة وعالية في عملية التنمية الاقتصادية حيث يمكن استعراضها من خلال النقاط التالية :

- مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي
- المساهمة الكبيرة في ادخال التحديثات المصرفية الحديثة والتي تشمل الصراف الالي والحسابات الالكترونية والعملات الافتراضية وغيرها من الامور الاخرى
- مساهمته في تنمية الموارد البشرية وتدريبها وتأهيلها لتخرج بصورة تمكنها من تطوير القطاع المصرفي اللبناني بصورة عامة
- قدرة القطاع المصرفي على استقطاب الجزء الاكبر من الاموال المدخرة والمجمدة خارج الجهاز المصرفي لكي يتم ادخالها في النشاط الاقتصادي لتساهم في عملية التنمية الاقتصادية عبر تمويل او تمويل وتنفيذ مشاريع التنمية الصناعية والزراعية
- يساهم القطاع المصرفي اللبناني في توفير القروض اللازمة القصيرة والطويلة الاجل لكي يتم استثمارها في مختلف قطاعات الاقتصاد من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات

• المساهمة في معالجة مشكلة البطالة المنتشرة في لبنان (Same as the pervious Source,11-12)

ثانياً : المؤسسة الوطنية اللبنانية لتأمين الودائع : اندلعت شرارة الإفلاسات المصرفية عقب انهيار بنك انترا سنة 1996 والذي يعد من اهم واكبر المؤسسات المصرفية في لبنان في ذلك الوقت الأمر الذي دفع الحكومة الى وضع يدها على عشرة مصارف وبالتالي زعزعة الثقة والأمان في السوق المصرفية من قبل جمهور المودعين اللبنانيين ، هنا جاء دور الدولة لمنع توسع رقعة الافلاسات ولمنع هروب الاموال اللبنانية والاجنبية الى خارج لبنان حيث قامت باتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير التشريعية والتنظيمية التي تساهم في إعادة الثقة في الجهاز المصرفي ، وجاء تكوين المؤسسة الوطنية لضمان الودائع لإعادة الثقة والامان للمودعين ،وهي عبارة عن مؤسسة مختلطة تسهم فيها الدولة وكل المصارف العاملة في لبنان وغرض المؤسسة الاساسي هو ضمان الودائع بالعملة اللبنانية بغض النظر عن نوع هذه الودائع او اجلها وبالنسبة لقيمة الضمانة فقد اخذت بالتصاعد سنة وراء سنة حتى وصلت خمسة ملايين ليرة لبنانية في الوقت الحاضر اضافة الى ذلك اصبحت تشمل الوديعة بالعملة اللبنانية والاجنبية ، اما بالنسبة الى رأس مال المؤسسة فهو موزع بصورة مناصفة بين المصارف والدولة ويكون قابل للتغير من حيث الزيادة والنقصان ويزداد في حالة تسجيل مصرف جديد على لائحة المصارف بما يوازي مقدار مساهمة المصرف ومساهمة الدولة المقابلة وينقص في حالة خروج مصرف من لائحة المصارف بما يوازي مساهمة المصرف ومساهمة الدولة المقابلة ، وتتكون ايرادات المؤسسة من رسم سنوي تلتزم بدفعه المصارف المساهمة اي المصارف المقيمة التي تعمل في لبنان ويجب ان لا يتجاوز في السنوات الثلاث الاولى 2 بالآلف و 1.5 بالآلف بعد ذلك من مجموع ودائعها وبأماكن المؤسسة ان توظف جزء من الاموال في سندات حكومية لبنانية وفي تملك عقارات في لبنان وحاليا تلجأ المؤسسة الى توظيف اموالها في سندات خزينة تحصل من ورائها على فائدة محددة من قبل وزارة المالية ، اما بالنسبة الى ادارة أعمال المؤسسة فيقوم بأدارتها مجلس ادارة يتكون من سبعة اعضاء اربعة منهم يقوم بانتخابهم المصارف المساهمة من بين ممثلها في جمعية عمومية اما الثلاثة الباقية فتقوم الحكومة بتعيينهم بمرسوم يصدر من قبل وزير المالية ،وتكون مدة الولاية 3سنوات ويتم انتخاب رئيس من قبل اعضاء المجلس ليكون المدير العام للمؤسسة اما الاتصال بين الحكومة ومجلس الادارة والنظر في المواضيع فيتم بواسطة توكيل الحكومة لاحد موظفي الدولة حيث يكون المفوض التابع للحكومة ، ولاتعد قرارات المجلس نافذة الا اذا اتخذت باغلبية خمس اصوات ويتم اجتماع مجلس الادارة كلما دعت الحاجة حيث على الاقل مرة بالشهر (Alsamarra'i&Aldoori, Pervious source:160-161)

ثالثاً: تحليل واقع القطاع اللبناني : بالنسبة الى المؤشرات المالية للمصارف اللبنانية التي تضم الميزانية العامة للمصارف و حجم الودائع الاجمالي (ودائع القطاع الخاص والقطاع العام) والتسليفات للقطاع العام والخاص (القيمة مليار دولار) سنوضحها في الجدول التالي :

جدول(1) اجمالي ودائع القطاع المصرفي اللبناني والتسليفات للقطاع العام والخاص ونسبتها من اجمالي الودائع(مليار\$)

السنة	الميزانية العامة للمصارف	اجمالي الودائع	نسبة نمو الودائع	التسليفات للقطاع الخاص	النسبة من اجمالي الودائع (%)	التسليفات للقطاع العام	النسبة من اجمالي الودائع (%)
2010	128.9	108.6	-	30.3	27.9%	29.3	27.0%
2011	140.6	117.7	8.3%	34.2	29.1%	29.2	24.8%
2012	151.9	127.6	8.4%	37.8	29.6%	31.1	24.4%
2013	164.8	139.2	9%	41.5	29.8%	36.6	26.3%
2014	175.7	147.6	6%	45.4	30.8%	37.4	25.3%
2015	186.0	155.0	5%	48.0	31.0%	37.8	24.4%
2016	204.2	166.4	7.3%	51.0	30.6%	34.7	20.9%
2017	219.8	172.9	3.9%	54.2	31.3%	31.9	18.4%
2018	249.5	178.6	3.2%	52.3	29.3%	33.6	18.8%

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان لعام 2019

ان ارتفاع نفقات الدولة وتراجع الإيرادات الضريبية كان سبب يمنع تحقيق الانتعاش الاقتصادي ، حيث بلوغ معدل عجز الموازنة من الناتج المحلي الاجمالي الى 10,5% في عام 2013 وبلغت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي 142% مقارنة مع 134% بين عامي 2011 و2012 ، اضافة الى ان الفائض الاولي الذي بلغ 2504 مليار ليرة و الذي تحقق في عام 2011 تحول الى عجز بلغ قدره 165 مليار ليرة سنة 2012 و361 مليار ليرة في عام 2013 ، واستمر القطاع المصرفي في مواجهة تحديات عديدة تمثلت باستمرار التباطؤ الاقتصادي الذي ساد في الاعوام 2011-2013 بسبب الازمات السياسية المحلية اضافة الى الاضطرابات الامنية في عدد من الدول العربية وخاصة سوريا مما اثر على ثقة رجال الاعمال بصورة سلبية ، ومن التحديات الاخرى التي واجهتها المصارف هي السيولة حيث يفرض مصرف لبنان على المصارف ان تبقي على نسبة مرتفعة من السيولة غير موظفة تعادل 30% من اجمالي الودائع ما يساوي 41.7% مليار دولار ولكن القطاع المصرفي رغم هذه التدفقات استطاع الحفاظ على مستوى سيولة مرتفع وتجنب مخاطر الائتمان حيث استطاعت المصارف التوسع في الاقراض بشكل مواكب لارتفاع قيمة الودائع ، وايضاً رغم ذلك التدهور نلاحظ ان القطاع المصرفي اثبت لنا مناعة ضد التوترات السياسية والاقليمية وتباطؤ الحركة الاقتصادية وسبب تلك المناعة الثقة بهذا القطاع من قبل المودعين المحليين واطافة الى استمرار تدفق تحويلات المغتربين ، حيث حققت ودائع القطاع المصرفي بارتفاع وصل 139.2 مليار دولار سنة 2013 مع ارتفاع قيمة التسليفات للقطاع الخاص الى 41.5 وللقطاع العام 36.6 (Annual reports of chamber of commerce Industry and Agriculture of Beirut and Mount-Lebanon, 2013:3-4) واستمرت عملية زيادة الودائع في عام 2014 ومابعداها حيث نجد في نهاية عام 2015 بلغت قيمة اجمال الودائع في القطاع المصرفي 155 مليار دولار ولكن بنسبة نمو 5% في حين ان قيمة التسليفات للقطاع الخاص بلغت 48 مليار دولار وبنسبة 31.0% من اجمالي الودائع وبلغت قيمة القروض الممنوحة للقطاع العام 37.8 مليار دولار اي ما يساوي نسبة 24.4% من الودائع الاجمالية ، اما في العام 2016 عرف القطاع المصرفي شيناً من التحسن متأثراً بسببين اولهما بسبب عمليات الهندسة المالية الاخيرة التي قام بها البنك المركزي في لبنان (مصرف لبنان) اما السبب الثاني نتيجة لتحسن الاوضاع السياسية الداخلية حيث تم انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية بعد تدهور وفراغ استمر حوالي عامين ونصف اضافة الى السعي الى تفعيل العمل المؤسساتي بواسطة تشكيل حكومة موحدة وطنية تمنح المستهلك والمستثمر المزيد من الثقة حيث عادت المناعة القوية للجهاز المصرفي وتجلت من خلال عدة مؤشرات حيث اصبح القطاع المصرفي في وضع مريح لتلبية احتياجات الزبائن بالاطافة الى الحفاظ على هامش جيد من السيولة المصرفية حيث اعتمد هذا القطاع على ثقة المستثمرين والمودعين المقيمين وغير المقيمين بجودته وصلابته من جهة ، وعلى الميزات التفاضلية التي يتمتع بها جراء سياسته المحافظة والخبرة العميقة ازاء التحديات التي تواجهه من جهة اخرى ، حيث نلاحظ ان هذا القطاع في نهاية العام 2016 بلغت موجوداته ما يعادل 204.3 مليار دولار حيث زادت قيمة الموجودات في هذا العام عن العام الذي قبله بنسبة 9.9% مقابل نسبة زيادة 5.9% في عام 2015 ويرجع التحسن هذا الى عمليات المقايضة التي قام بها مصرف لبنان ، اما بالنسبة للودائع فقد بلغت 166.4 مليار دولار مقابل الودائع في العام 2015 التي كانت 155 مليار دولار وبذلك تكون الودائع قد زادت بنسبة 7.3% مقابل زيادة ادنى مقدارها 5% في عام 2015 ويرجع هذا التحسن الى قيام المصارف بجهود كبيرة ونجاحها في جذب ودائع جديدة من الخارج في اطار الهندسة المالية التي قام بها المصرف المركزي في لبنان، اما بالنسبة للتسليفات في عام 2016 فقد بلغت التسليفات للقطاع الخاص 51.0 مليار دولار اي ما نسبته 30.6% من اجمالي الودائع وللقطاع العام انخفضت التسليفات من 37.8 مليار دولار في عام 2015 الى 34.7 مليار دولار عام 2016 اي ما نسبته 20.9% من اجمالي الودائع ، اما في العام 2017 من اهم التحديات التي واجهتها المصارف النقص الحاد بالسيولة الذي كان سببه توظيف المصارف توظيف المصارف معظم ودائعها بالدولار في الهندسة المالية التي قام بها المصرف المركزي اللبناني حيث نلاحظ انخفاض نسبة النمو في الودائع من 7.3% في عام 2016 الى 3.9% في عام 2017 حيث بلغت قيمة الودائع الاجمالية في القطاع المصرفي 172.9 مليار دولار في حين ان قيمة التسليفات للقطاع الخاص 54.2 مليار دولار اي ما نسبته 31.3% من الودائع ، وانخفضت قيمة القروض الممنوحة للقطاع العام الى 31.9 مليار دولار اي ما نسبته 18.4% من اجمالي الودائع ، وارتفعت الميزانية المجمع للمصارف التجارية بنسبة 7.6% مقارنة بالعام 2016 ، اما العام 2018 اظهرت المؤشرات المالية تزايد الاختلالات في بنية النظام المالي حيث كان الوضع الاقتصادي هشاً مع استمرار النمو المنخفض بسبب الفساد الذي طال كل الادارات والمرافق العامة وبالنسبة للقطاع المصرفي نلاحظ ارتفاع الميزانية المجمع للمصارف الى 294.5 مليار دولار اي بنسبة 13.5% مقارنة بنهاية 2017 وكذلك ارتفعت قيمة اجمالي الودائع 178.6 مليار دولار بنسبة نمو لا زالت تنخفض حيث كانت قيمتها 3.2% مقارنة ب3.9% في عام 2017 كذلك قيمة التسليفات للقطاع الخاص شهدت انخفاض الى

52.3 مليار دولار بنسبة 29.3% بعد ان كانت 54.2 مليار دولار عام 2017 اما تسليفات القطاع العام فقد شهدت زيادة حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة للقطاع العام 33.6 مليار دولار اي مانسبته 18.8% بعد ان خرق قرار وقف التوظيف في القطاع العام مع ادخال نحو 5 الاف موظف واجبر ومتعاقد اضافي اليه كان لابد ان يزيد انفاق القطاع العام

2- **نظام تامين الودائع في الولايات المتحدة الامريكية** : عمدت السلطات النقدية في العديد من الدول الاجنبية الى تنظيم فكرة التامين وتطبيقها على الودائع المصرفية ، ومن اهم تلك الدول الولايات المتحدة الامريكية حيث كانت هي الاولى في تبني نظام التامين على الودائع المصرفية الصريحة عام 1934 وقد اعقبتها باقي دول اوربا ، حيث اصبح التامين على الودائع المعيار الأمثل للابداع في السوق المصرفي لدى امريكا ودول الاتحاد الاوربي

اولاً : المؤسسة الفيدرالية لتامين الودائع : من المعروف ان ولاية نيويورك وضعت اول نظام للتامين على الودائع في الولايات المتحدة الامريكية في عام 1829م وكان على مستوى الولاية فقط وبسبب أزمة الكساد الكبير التي مرت بها الولايات المتحدة الامريكية عام 1932م صادق الكونجرس الامريكي على قانون المصارف عام 1933م الذي كانت الغاية منه معالجة العيوب التي ظهرت في النظام المالي الامريكي والتي ادت الى فشل كبير في كثير من البنوك وبموجبه اسست المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع عام 1934م ، وانشئت هذه المنظمة لكي تدير نظام التامين على الودائع لدى المصارف التجارية بسبب انطلاق الازمات المالية مبكراً وبصورة كثيرة الخطورة في الولايات المتحدة الامريكية حيث لجأت صناديق الادخار في نهاية سبعينيات القرن الماضي الى تحرير معدلات عوائد الودائع عن منافسيها وبروز صناديق التوظيف المشتركة وهو الامر الذي طال تأثيره صناديق التامين على ودائع صناديق الادخار ولذلك عانت عام 1986م من التعثر الذي نشأ من عدم كفاية الموارد لادارة اوضاع المؤسسات المفلسة ، من ناحية اخرى شهدت البنوك الامريكية الكبرى صعوبات مالية نتيجة شدة المنافسة بينهما مما اضطر هذه البنوك الى البحث عن مصادر اخرى للدخل بواسطة تبني سياسة ائتمانية متساهلة جداً منها : الاتجاه نحو الاستثمار في اصول مرتفعة المخاطر وقد تعرضت أغلب البنوك التجارية بسبب هذا التوجه الى خسائر كبيرة وافلست العديد من تلك المصارف وخاصة المصارف الصغيرة حيث بلغت نسبتها 130 مصرف تجاري سنوياً من السنة 1982 الى سنة 1991 بالاضافة الى انخفاض عوائد المصارف بنحو 34.4% في سنة 1989 ، وفي عام 1991 وصل عدد المؤسسات البنكية التي تعاني من عجز مايقارب (340) مؤسسة ، ووصل عدد المصارف التجارية الامريكية التي اعلنت افلاسها نهاية عام 1995 الى 1500 مصرف ، اما اكبر انهيار مصرفي شهدته امريكا كان بعد غزوها العراق وافغانستان في سنة 2003 نتيجة العجز المتنامي الذي عانى منه الاقتصاد حيث انهيار (بنك كولونيال) الذي يملك 364 فرع في امريكا كانت تنتشر في ولايات فلوريدا والاباما وجورجيا ونيفاذا وتكساس ، حيث كان هذا سادس اكبر انهيار مصرفي تمر به الولايات المتحدة ، وكانت اصول هذا البنك تصل الى 25 مليار دولار اما مجموع الودائع فيه كان يبلغ 20 مليار دولار ، واستحوذ بنك BB&T على بنك كولونيال عقب انهياره بعد قراره شراء 22 مليار من اصوله اضافة الى جميع الودائع والفروع ، اما بقية الاصول فقامت بامتلاكها المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع وايضاً اعلنت المؤسسة عن سقوط اربعة بنوك اضافية وكان بنك (كوميونيتي) اكبر هذه البنوك ولم يتمكن البنك من ايجاد مشتري للودائع والاصول لذلك بقيت الودائع تحت ادارة المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع ، وايضاً شملت البنوك المفلسة بنك (اميركانساوترن) بولاية جورجيا بعد ان انتهت اعماله (دائرة مصارف جورجيا) وتمت عملية نقل ملكيته الى مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية ، ومن جهة اخرى قامت الهيئات التنظيمية المصرفية في ولاية ميشيغان بأغلاق مصرف (ميشيغان هرتج) وتمت عملية تسليمه الى المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع ، واستمرت عمليات انهيار البنوك في الولايات المتحدة الامريكية حتى عام 2008 حيث بلغ حجم البنوك التي انهارت في هذا العام حوالي 25 بنك ، بينما شهد عام 2009 انهيار مايقارب 140 بنك مما اضطر الحكومة الفيدرالية الى التدخل بغاية انقاذ مايمكن انقاذه بالاضافة الى اعادة الثقة في عمليات منح القروض وقامت ادارة الرئيس الامريكي باراك اوباما قد قامت بعمل اختبارات ودراسات حول قدرة مائة بنك على الصمود في وجه المشاكل الاقتصادية (AIOtaibi,pervious source:243-247)، واذا جننا الى دور المؤسسة الفيدرالية للتامين على الودائع فأنها نجحت الى حد كبير في اعمالها حيث تقلص حجم المصارف المتعثرة من 200 مصرف في العشرينات الى بداية عقد الثلاثينات الى اقل من 100 مصرف سنوياً ، كانت الوديعة المصرفية المضمونة من المؤسسة تبلغ في اول الامر 2500 دولار ثم اخذت بالارتفاع على مر الزمن حيث بلغت 100000 دولار امريكي للمودع الواحد اصلا وفوائد متراكمة ، وتراكم لدى المؤسسة منذ فترة تكوينها في الثلاثينات وحتى التسعينات مبالغ احتياطية كبيرة بعد ان انخفض عدد المصارف المتعثرة بشكل كبير غير ان هذا الاحتياطي انخفض للمرة الاولى عندما بلغ انفاق المؤسسة في انقاذ المصارف المتعثرة في

عام 1988 ما يناهز الـ 4 مليارات دولار حتى أصبح الاحتياطي في عام 1989 ما يقارب 13 مليار دولار (Aldoori&Alsamarra'I,pervious source:156) وكان السبب الرئيسي وراء تأسيس مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية هو تحقيق الاستقرار في الجهاز المصرفي وتوفير الحماية لاموال المودعين وذلك بواسطة تأسيس نظام لضمان الودائع ليشمل الولايات المتحدة بصورة كاملة ، اضافة الى منع وتقليص وقوع ازمات السيولة التي تقع بفعل سحبوات الایداعات الواسعة النطاق وتوفير الحماية لاموال المودعين اصحاب الدخل البسيط والمحدود من التعرض للخسارة عند افلاس او فشل المصرف اي ضمان بقاء اموال المودعين في امان حتى اذا تعرض المصرف للفشل ، حيث نلاحظ ان اعداد قليلة جداً من جمهور المودعين يودعون اموالهم في مصارف غير مؤمنة (AL-Naji,2016:106) ، اما اهم المنافع والخدمات التي نتجت من نظام التامين فهي كالتالي :

أ- ساعد على معالجة الكثير من مشاكل الفشل المالي التي مرت بها المصارف بواسطة تعويض الودائع المؤمن عليها اضافة الى ما لا يقل عن 90% من الودائع غير المؤمن عليها
ب- دعم الثقة لدى المودعين بالجهاز المصرفي بصورة عامة وتجنب المرور بحالات الذعر العام في عموم جمهور المودعين
ج- المساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بطريقة فعالة جداً من خلال تعويض خسارة المودعين عند حدوث الازمات المصرفية

اما بالنسبة لاهم الخدمات فهي كالتالي :

أ- تقوم مؤسسة تأمين الودائع بدفع مطالبات المودعين حتى مبلغ 100000 دولار كحد اقصى عند فشل او افلاس احد المصارف او المؤسسات الادخارية المشتركة في النظام
ب- لتسهيل عمليات الاندماج والاتحاد بامكان مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية القيام بمنح قروض او شراء اصول مالية من المصارف او المؤسسات الادخارية المؤمن عليها ، وتقوم المؤسسة بهذا النشاط بغاية حماية المودعين وتقليص حجم المخاطر التي يمكن ان تحدث في المستقبل بالاضافة الى ذلك يساعد هذا النشاط في اعادة فتح المصارف المهددة بالافلاس او الفشل
ج- يمنح القانون المؤسسة الحق في اثناء اعمال المصارف ومؤسسات الایداع والادخار المشتركة في النظام ولكن بعد منحها اخطاراً رسمي بذلك وبعد عمل التحقيقات معها وذلك اذا قامت بالتورط في اعمال وممارسات مصرفية غي صحيحة ومأمونة او اذا استمرت في انتهاك القوانين والانظمة المصرفية
د- تقوم المؤسسة بمهمة حارس قضائي لجميع المصارف الاهلية والحكومية المشتركة في النظام والتي تكون موضوعة تحت الحراسة القضائية على وفق تكليف من السلطات الحكومية للقيام بمهمة المصفي القضائي عند افلاس المصارف

هـ- توفر مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية للمودعين كل المعلومات المتعلقة بنظام التامين على الودائع واي معلومات اخرى سواء عن المصارف او مؤسسات الایداع ، وكذلك تقوم بنشر المعلومات التي تفسر الموقف المالي للبنوك وقد قامت ايضاً بتأسيس قسم خاص للاهتمام بأمور المستهلكين والتعامل مع استفسارات العملاء والمودعين (Aldoori&Alsamarra'I,pervious source:157-158)

ثانياً: تحليل واقع مؤسسة تامين الودائع الفيدرالية: سنتناول في الجدول التالي التغطية التأمينية اضافة الى اجمال الودائع في المؤسسة ونسبة النمو فيها وهي كالتالي :

جدول(2) اجمالي ودائع المؤسسة الفيدرالية لتامين الودائع وحجم الودائع المؤمنة ونسبتها من الودائع الاجمالية

السنة	التغطية التأمينية (مليون \$)	اجمالي الودائع المحلية (مليون \$)	نسبة النمو للودائع المحلية (%)	حجم الودائع المؤمنة (مليون \$)	نسبة النمو للودائع المؤمنة (%)	النسبة المئوية للودائع المؤمنة الى الودائع الاجمالية (%)
2010	250000	7887858	-	6301542	-	79.9
2011	250000	8782291	11.34	6973483	10.66	79.4
2012	250000	9474720	7.88	7402053	6.15	78.1
2013	250000	9825479	3.70	5998238	-18.97	61.0
2014	250000	10410687	5.96	6195554	3.29	59.5
2015	250000	10952922	5.21	6519449	5.23	59.5
2016	250000	11693371	6.76	6917928	6.11	59.2
2017	250000	12129503	3.73	7159748	3.50	59.0
2018	250000	12368002	1.97	7376566	3.03	59.6

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لعام 2018 على الموقع الالكتروني لمؤسسة تامين الودائع الفيدرالية <http://www.fdic.gov>

المحور الرابع : القواعد الاساسية لنجاح تجربة التامين على الودائع والنظام القانوني

نظام ضمان الودائع

هناك مجموعة من القواعد والمتطلبات الضرورية لنجاح نظام التامين على الودائع وتوفيره الامان للمودعين وهي كالتالي :

أ- استقرار النظام المصرفي : ان سلامة النظام المصرفي بالمجمل تقوم على سلامة ادواته التي تتمثل بالودائع والقروض ، واي خطر يهدد تلك الودائع يمثل تهديد مباشر للنظام المصرفي ، وهنا اضهرت الحاجة الى وجود نظام للتامين على الودائع يوفر امكانية تعويض المودعين بنسبة من ودائعهم التي تتعرض للخطر بسبب تعثر البنك وتوقفه عن الدفع ، ولا يتحقق هذا دون وجود الحد الادنى من الاستقرار في النظام المصرفي حيث يجب تهيئة الارضية المناسبة لتحقيق الاستقرار من خلال ايجاد نظام مالي ومصرفي كفوء يحقق اهداف السلطة النقدية ، حيث تحديد نقاط الضعف في اداء المؤسسات المصرفية والتي يمكن ان تكون مرتكزات مرنة تنفذ من خلالها الازمات المالية وتصيب هذه المؤسسات بأثارها السلبية ، لوضع الحلول السليمة لمنع هذه الازمات ، واخيراً لنجاح نظام ضمان الودائع يجب ان يكون النظام المالي للدولة مستقراً والبيئة المؤسسية سليمة ، ولكي يتمتع نظام الودائع بالثقة يجب ان يكون عنصراً ضمن شبكة حماية مصرفية ذات بناء جيد وان يصمم بشكل صحيح ويطبق على نحو جيد ، كذلك يجب ان يستند الى تعليمات رقابية قوية وصارمة ويتبنى نظم محاسبية وافصاحية سليمة

ب- تهيئة التمويل الكافي للنظام : يجب توفير التمويل الكافي لنظام التامين بغض النظر عن وسائل ومصادر التمويل ، حيث يجب توفير التمويل المناسب لحجم المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية بما يمكنها من تعويض المودعين في حالات التعثر المصرفي والا فان الغاية الاساسية من النظام لن تتحقق ، فيعد هذا العنصر الاساس لكي تتوفر الموارد المالية الكافية بالقدر الذي يكسب ثقة الجمهور في النظام وضمان نجاحه وعدم تعرضه لخطر الاعسار

ج- الدعم الحكومي ودور البنك المركزي : إذا كان توفير التمويل الكافي ضروري لنجاح نظام التأمين الا

انه غير كاف حيث تلعب اهمية الترتيبات المالية الجيدة دور مهم في نجاح النظام وتعزيزه ، وتقدم هذه من خلال الحكومة حيث تقدم الحماية للمودعين بشكل معنوي او تقديري لان الحكومة وان لم تكن ملزمة قانونياً لكنها تعتقد ان تقديمها الحماية للمودعين من شأنه ان يحقق الانجاز لأهداف السياسة العامة ويكون الدعم الحكومي واحد من ثلاث طرق :

- تعويض المودعين المتضررين بشكل مباشر
- اجراء ترتيبات لازمة لدمج المصرف الذي يتعرض الى مشكلة مالية مع مصرف اخر
- اعادة تأهيل المصرف المتعثر بواسطة امداد المصرف براس مال او امتلاك بعض او كل الاصول العاملة للمصرف بقيمتها الدفترية

د- وجود نظم ادارة حديثة للمخاطر : من الضروري تحديث النظم المصرفية وفي الاخص تلك التي ترتبط

بإدارة المخاطر المصرفية ، حيث هناك وسائل رقابية يجب اتباعها من قبل المصارف لمواجهة المخاطر المصرفية وتتمثل بالآتي :

- وضع حدود دنيا لكفاية راس المال لتمكين المصارف المتعثرة من امتصاص الخسائر
- كفاية القواعد الارشادية لمنح الائتمان
- وضع ضوابط للحد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف
- توافر نظم للرقابة الداخلية بقدر كاف ومناسب لحجم أنشطة المصرف

هـ- تعزيز الرقابة الداخلية وتحقيق السلامة المصرفية : حيث لا يقتصر الدور الرقابي فقط على السيطرة

على المخاطر وانما أيضاً تنمية وتطوير الوسائل والنظم المتخصصة بمواجهتها كحدود دنيا من المعايير التي تحمي البنك من تحمل مخاطر بشكل غير حكيم ، وبهدف نجاح نظام التأمين وتوفير امان النظام المصرفي فان تعليمات السلامة المصرفية تشتمل على جوانب تتمثل بهيكل التعليمات الرقابية المتعلقة بمنح التراخيص وكفاية راس المال ودور مجلس الادارة ومتطلبات الافصاح، حيث تؤكد الدراسات ان من اسباب حصول الازمات المصرفية هو تزايد المخاطر وعدم ادارتها بصورة جيدة اضافة الى ضعف الرقابة الداخلية والخارجية وانخفاض مستوى الافصاح

و- تناغم التشريعات المصرفية : حيث ان سبب الازمات في الدول ناجم عن ضعف التشريعات والقوانين

المالية المصرفية مما ينتج عنه تفاقم الازمات، وهنا يجب على الحكومة والسلطات النقدية العمل على تطوير واصلاح تشريعاتها وقوانينها المصرفية والمالية على وفق ما يتلائم مع الظروف الاقتصادية والمالية مع مراعاة بنية وخصائص الجهاز المصرفي (AL-Mohsen, pervious source:91-98) اما بالنسبة الى النظام القانوني لضمان الودائع فقد اصدر البنك المركزي قانون نظام ضمان الودائع المصرفية رقم(3) لسنة 2016 والذي يتضمن مجموعة من المواد وكالاتي :

المادة الاولى: منح البنك المركزي اجازة ممارسة ضمان الودائع المصرفية لشركة مساهمة تؤسس وفق احكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997

المادة الثانية: لاتخضع لاحكام هذا النظام المصارف التالية :

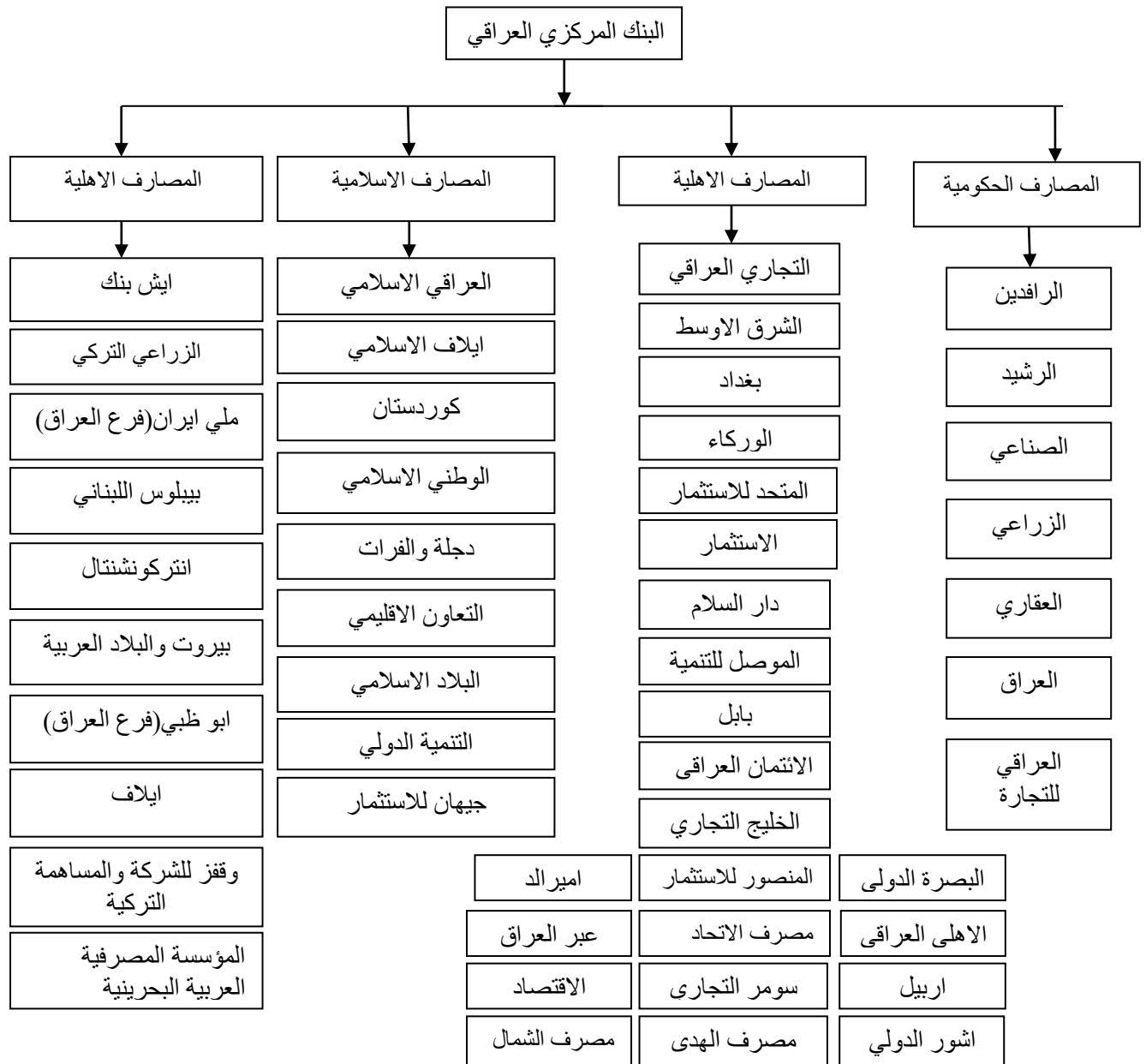
- أ- فروع المصارف التي في خارج العراق
 - ب- مصارف التنمية والاستثمار والمصارف الاسلامية المرخص لها بالعمل وفق القانون والتي تقوم بعمليات تمويل المشاريع والاستثمار داخل العراق والتي تقبل ودائع محددة الغرض
 - ج- الودائع الحكومية في المصارف الحكومية
- ووفق هذه المادة لا يخضع للضمان ما يلي :التأمينات النقدية عن قيمة التسهيلات الائتمانية ، ودائع المصارف لدى البنك المركزي العراقي، الاحتياطي القانوني للمصارف المودع لدى البنك المركزي العراقي ، ودائع اعضاء مجلس ادارة المصرف المساهمة
- المادة الثالثة: تتضمن مايلي : أ- من شروط شركة ضمان الودائع المصرفية ان لا يقل راس مالها عن مائة مليار دينار
- ب- تحدد نسبة مساهمة المصرف في راس مال الشركة بقرار من مجلس ادارة البنك المركزي العراقي ويجوز التعديل وفقاً للظروف الاقتصادية

- ج- إذا تأخر المصرف المساهم عن دفع مبلغ مساهمته في رأس مال الشركة وبدل التأمين الشهري عن الموعد المحدد للسداد من شركة ضمان الودائع المصرفية يتخذ البنك المركزي اجراءات قانونية منصوص عليها في المادة (56) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004
- د- على الشركة تكوين احتياطات مالية وفق نسبة يحددها مجلس ادارة البنك المركزي العراقي
- المادة الرابعة: المصرف المشمول بأحكام هذه النظام يدفع بدل تأمين شهري بمقدار دينار واحد عن كل (10000) من مبلغ الودائع الخاضعة للضمان لدى المصرف
- المادة الخامسة: تتكون الموارد المالية للشركة (باستثناء رأس المال والاحتياطات) من : بدل التأمين الشهري ، عوائد استثمار اموال الشركة ، اي منح مالية تقدم للشركة بموافقة مجلس ادارتها على ان تحصل على الموافقات الرئيسية لها
- المادة السادسة: المهام الرئيسية للشركة تتمثل فيما يلي : أ- توفير غطاء لضمان ودائع الجمهور عند المصارف العراقية المجازة من قبل البنك المركزي العراقي التي توجد داخل العراق
- ب- استثمار اموال الشركة من خلال ايداعها كودائع ثابتة عند المصارف وفق قرار من مجلس ادارتها او من خلال شراء الاوراق المالية التي تصدر من وزارة المالية كحوالات الخزينة وسندات الحكومة
- المادة السابعة: التزام المصرف بتقديم البيانات المالية الخاصة بالودائع بصورة شهرية مستمرة الى الشركة
- المادة الثامنة: على المصارف المساهمة الاحتفاظ بجميع السجلات والدفاتر للتأكد من صحة ارقام الودائع الاجمالية وصحة حساب القسط المستحق للشركة عن بدل التأمين لمدة خمس سنوات من تاريخ تقديم الكشوفات الى البنك المركزي
- المادة التاسعة: بعد الحصول على موافقة البنك المركزي تعين الشركة مراقب حسابات مجاز لتدقيق حساباتها لمدة لا تزيد عن 5 سنوات ، ويقوم بتحرير عن اي نقص في العمليات التي تقوم بها الشركة او اي اخطاء او مخالفة ، ويوضح في تقريره فيما اذا كانت العمليات التي قام بمراجعتها تخالف احكام القانون
- المادة العاشرة: يؤلف مجلس ادارة الشركة ويمارس اختصاصه وصلاحيته طبقاً لما ينص عليه قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997، ولايسمح لرئيس الشركة او اي عضو فيها ان يشغل رئاسة او عضوية شركة اخرى
- المادة الحادية عشر: يكون المدير المفوض في الشركة من اصحاب الخبرة والاختصاص في الامور المالية والصيرفة او القانونية
- الماد الثانية عشر: خضوع سجلات الشركة وحساباتها ومعاملاتها للتدقيق والتفتيش من البنك المركزي العراقي، ويجب على الشركة تزويد البنك المركزي بحسابات الشركة الفصلية والحسابات الختامية المصدقة من مراقب حسابات مجاز ، اضافة الى المعلومات الدورية المطلوب عن اعمالها وفق النماذج المقررة من البنك المركزي خلال المدد والاجال المحددة من قبله
- المادة الثالثة عشر: تدفع الشركة تعويضات عن الودائع لدى المصارف المساهمة وفقاً للمبالغ ، فالمبالغ التي تكون مئة مليون دينار فأقل فان نسبة التعويض (50%) ، اما المبالغ التي تزيد عن مئة مليون دينار فان نسبة التعويض تكون (25%) ، ويغير البنك المركزي النسب هذه تبعاً للظروف الاقتصادية والوضع الاقتصادي للشركة
- المادة الرابعة عشر: فتتضمن مايلي :أ- اذا صدر قرار بالاعسار والافلاس لمصرف مساهم طبق الاحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 تحتسب ودیعة الشخص الواحد لتحديد مبلغ الضمان ، فاذا كان للشخص اكثر من حساب عند المصرف تحتسب مجموع الحسابات كحساب واحد ، او قد يكون الحساب مشترك بين شخصين او اكثر حيث يوزع الضمان بينهم وفق نسبة كل شخص وفقاً للوثائق الرسمية
- ب- اذا كان الشخص مدين للمصرف او كفيل لاحد مدينه فتتم عملية المقاصة ما بين ودائعه عند المصرف وبين كل التزاماته والتسهيلات الواجبة عليه والتي يتحمل مسؤولية تسديدها الى ذلك المصرف سواء كانت التزاماته مستحقة الاداء ام لا ، واذا نتج عن عملية المقاصة رصيد دانن فيعد هذا الرصيد هو الوديعة التي يدفع عنها مبلغ الضمان طبقاً لاحكام هذا النظام

المادة الخامسة عشر: تتضمن مايلي : أ- دفع مبلغ الضمان المستحق الى صاحب الوديعة المضمونة من قبل الشركة خلال مدة 30 يوم من تاريخ تقديمه للطلب الى الوصي او المصفي المتولي تصفية المصرف المساهم ب- تودع مبالغ الودائع غير المطالب بها ومبالغ الضمانات التي لم يراجع احد لتسليمها بشكل امانات عند البنك المركزي العراقي طبقاً لاحكام المادة (37) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 ج- عند تصفية اي مصرف مساهم تحل الشركة قانوناً محل اصحاب الودائع في حدود المبالغ التي دفعتها لهم

المحور الخامس: تطور الودائع في المصارف العراقية

1- نبذة عن القطاع المصرفي العراقي وهيكله: بدأت المصارف العراقية نشاطها في النصف الاول من القرن الماضي بصورة خاصة بعد انشاء مصرف الرافدين سنة 1940 اضافة الى المصارف الاهلية التي توالى عملية تأسيسها حتى بعد تأميمها جميعاً سنة 1964 وعملية دمجها مع مصرف الرافدين الحكومي الذي اصبح يشكل قوة مالية عراقية واقليمية عام 1989 بعد تصنيفه كأكبر مصرف عربي بأصول قدرت بأكثر من 30 بليون دولار ، ولكن غزو الكويت في عام 1990 وعقوبات الامم المتحدة اثر على اداء وعمل القطاع المصرفي في العراق بسبب عمليات التجميد لأموال ونشاط مصرف الرافدين اضافة الى تجميد موجوداته الى مستوى وضعة في حالة مديونية ، الى ان تم تأسيس مصرف الرشيد وخلال فترة الحصار كانت نشاطات المصرفين لا تتجاوز عمليات فتح الحسابات الجارية والادخار وصرف الشيكات اضافة الى بعض التحويلات المالية داخل العراق فقط ، اما تلك التحويلات المالية التي تحول الى خارج العراق كانت تحدث باشراف الحكومة ، وفي فترة التسعينات انتشرت المصارف الاهلية بعد ان اجازت الحكومة فتحها ولكنها كانت ذات بداية ضعيفة ومازالت لاسباب عدة اضافة الى ضعف رأسمالها حيث لم يتعدى المليون دولار وكان من نتائج ذلك صعوبة اقراض العملاء سواء كانوا شركات او افراد اضافة الى صعوبة تقديم الخدمات المصرفية التجارية للشركات ، نضيف الى ذلك تذبذب العملة العراقية خلال تلك الفترة الى سنة 2004 وتعرض المصارف الحكومية الى عمليات السطو والنهب عقب الغزو الامريكي للعراق في سنة 2003 ، ماسبق جميعاً سبب بضعف الثقة بتلك المصارف حيث نلاحظ ان العراقيين بدلاً من الاحتفاظ باموالهم النقدية في المصارف يفضلون الاحتفاظ بها داخل بيوتهم ، وحتى بعد زيادة رأسمالها وتعاون بعضها مع المصارف العربية والاجنبية وحدثت عمليات الاندماج لتعزيز راس المال لا تزال الثقة ضعيفة في المصارف العراقية بسبب الظروف الامنية التي تتسم بالتدهور وعدم الاستقرار (AI Jubouri,2017:117-118) ، اما بالنسبة لهيكل الجهاز المصرفي العراقي فسوف نوضحه في الشكل الاتي :



المصدر: البنك المركزي العراقي

2- تحديات العمل المصرفي في العراق واجراءات الاصلاح المصرفي : عانى القطاع المصرفي من مجموعة تحديات وتتمثل فيما يلي:

أ- من التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي العراقي انه لا يزال يسجل ادنى نسب في المنطقة العربية فيما يتعلق بالشمول المالي حيث امتلك 11% فقط من السكان حسابات مع المؤسسات المالية في عام 2014 ونلاحظ انخفاض هذه النسبة في الارياف الى 7.6% نتيجة لضعف الانتشار الجغرافي لفروع المصارف في العراق بسبب تركيز الفروع المصرفية في العاصمة وبعض المدن الرئيسية ، وطبقاً لبيانات البنك الدولي يخدم الفرع المصرفي الواحد 24.390 شخص في العراق مقارنة بالمعدل الوسيط في الدول العربية الذي بلغ 8.065 شخص للفرع الواحد ، وطبقاً للبيانات الحديثة للبنك الدولي فقد اقتترض 4.2% من العراقيين من المصارف التجارية والمؤسسات المالية وهذه نسبة قليلة جداً بمقارنتها مع 48.2% وهي نسبة اقتراض العراقيين من العائلة والاصدقاء ومن جهة اخرى اتجه 19.8% الى الاقتراض غير الرسمي فهذا الانتشار المصرفي الضعيف والشمول المالي المنخفض من التحديات المهمة للقطاع المصرفي العراقي وعدم الثقة فيه (Union of Arab bank,2018:6)

ب- انعدام الاستقرار الامني في البلاد ،حيث عانى القطاع المصرفي العراقي بعد احداث 15 حزيران عام 2014 هبوط وانتكاسة مدمرة نتيجة فرض عصابات داعش الارهابية سيطرتها على اجزاء كبيرة من العراق وهي المحافظات الثلاثة نينوى والانبار وصلاح الدين اضافة الى سيطرتهم على مناطق واسعة من محافظة ديالى حيث تمكنت هذه العصابات من الاستيلاء على مايقارب 121 فرع من فروع المصارف الحكومية والاهلية واهمها الفرع التابع للبنك المركزي العراقي الذي في محافظة

ج- عدم امتلاك القطاع المصرفي العراقي القدرات والامكانيات والبنى التحتية الفنية والتقنية ذات التأثير في ادارة المحافظ الاستثمارية ومجارات التطور المصرفي الحاصل في الدول المجاورة وهذا نتج عنه نظرة متخلفة الى القطاع المصرفي العراقي من قبل الجمهور والزبانن وشعورهم بعدم قدرته على تقديم افضل الخدمات وبالتالي عدم التعامل مع القطاع المصرفي وبسبب السحوبات من قبل الزبانن وعدم تمكن بعض المصارف المتعثرة من تلبية تلك السحوبات ادى الى تزعزع الثقة وانهارها وانخفاض حجم الودائع في اكثر المصارف وبالتالي تأثر القدرة التمويلية لتلك المصارف

د- من العوائق ذات التأثير المهم عدم تفعيل دور المؤسسات المالية السائدة للعمل المصرفي (مؤسسات ضمان الودائع المصرفية) حيث تعتبر هذه المؤسسات من العوامل المهمة التي تساعد في جذب واستقطاب الودائع وضمان حقوق المودعين ، وقد اقترح البنك المركزي العراقي نظام لضمان الودائع المصرفية حصل على مصادقة مجلس الوزراء عليه بالقرار رقم 3 لسنة 2015 وتمثل شركة تشترك بها المصارف الخاصة والحكومية وتتوالى الاجراءات القانونية لتأسيس وتفعيل الشركة بالاضافة الى تحديد نسبة مساهمة المصارف الحكومية وذلك لانها تستولي على 86% من الودائع الاجمالية للقطاع المصرفي

و- المخاطر المصرفية التي تواجه القطاع المصرفي ومنها مخاطر الائتمان حيث ينظر المودعون نظرة عدم ثقة وامان بوجود هذه المخاطر ، حيث نلاحظ في العام 2016 ترتب بذمة الزبانن ديون متعثرة بلغت (3.3) ترليون لم تتمكن المصارف من استرجاعها ، وايضاً واجهت المصارف مصاعب هائلة في انجاز واتمام القرارات القضائية نتيجة التهديدات التي تتعرض لها من قبل المقترضين ، يضاف الى هذا عدم قدرة المصارف من استرجاع ودايعها لدى البنوك والمصارف ففي اقليم كردستان لم تتمكن المصارف من استرجاع ودايع تصل الى (7) ترليون دينار نتيجة الازمة المالية التي يعاني منها العراق

هـ ضعف الدعم الحكومي المقدم الى القطاع المصرفي العراقي وخاصة الى المصارف الاهلية في كافة مجالات النشاط المصرفي بالرغم من صدور الكثير من القرارات للجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء تهتم بالتأكد على اللزام الجهات المعنية بتقديم الدعم الحكومي القوي للمصارف لزيادة الثقة بها ولكن كان ذلك دون جدوى نتيجة لقلّة وضعف المتابعة من الجهات المسؤولة عن تنفيذ تلك القرارات ومن اهم هذه القرارات :

- اصدار وزارة المالية امر باللزام جميع دوائر الدولة بقبول الصكوك المصدقة الصادرة من المصارف الخاصة
- التأكيد على عدم اللجوء الى المحاكم الاخرى والاهتمام بتفعيل دور المحكمة المالية وفق مانص عليه قانون المصارف طبقاً لقانون البنك المركزي العراقي

- ايداع جزء من اموال مصرف الرافدين والرشد عند المصارف الخاصة بفوائد قليلة وميسره مقابل ان تقوم تلك المصارف الخاصة باستثماره تلك الاموال بمشاريع استثمارية طبقاً لدراسات جدوى اقتصادية واليات وضمانات محددة

- الزام المصرف العراقي للتجارة بفتح خطوط ائتمانية في المصارف الخاصة وبإشراف من قبل البنك المركزي العراقي

- دفع المصارف الخاصة على تكوين شراكات مع المصارف العالمية وذلك بغاية تعزيز دورها التنموي تجاه البلد اضافة الى خلق فرص استثمارية وتسهيل تشغيل الايدي العاملة (AL-Nasri,2016:8-5)

ي- الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي الذي كان سبب وعائق يمنع تطور القطاع المصرفي اضافة الى ضعف الاستثمارات الخارجية التي كانت تقدم الى القطاع المصرفي العراقي

ك- ضعف القاعدة الاستثمارية التي ماتزال محصورة بيد الدولة حيث ان 90% من النشاط المصرفي يخصص لدعم وتمويل نشاط القطاع العام الذي من مميزاته عدم الكفاءة بينما من جهة اخرى يمنع القطاع الخاص من التمويل الضروري للتراكم الراسمالي ، كما ان 90% من استثمارات الجهاز المصرفي الحكومي بما فيه مصرف الرافدين والرشد هي حوالات حزينة مما يوضح لنا الضعف في القاعدة الاستثمارية لهذا القطاع

ل- اللزام المصارف الحكومية وهي مصرف الرافدين والرشد بدفع اجور اعمال لاندرا ارباح مثل رواتب المتقاعدين التي يجب دفعها من قبل مصرف التقاعد مما ادى الى ارهاق هذه المصارف وضعفها بالاضافة الى ذلك غياب الكوادر الفنية والادارية ذات الكفاءة العالية وعدم توفرها والزيادة الكبيرة في اعداد الموظفين دون الاهتمام بالمكان المناسب والموظف المناسب والوقت المناسب لتوفير الخدمة الجيدة للزبانن ، كما ان الاداء التكنولوجي كان يتسم بالضعف وعدم التطور والحداثة في تقديم الخدمات الى الزبانن ، كما ان الكثير من

الادوات المالية والمصرفية المبتكرة لنوع من انواع الخدمة للزبانن كانت مفقودة حيث نرى في الاقتصاد العالمي الاعتماد الواضح على الدقة والسرعة والحدثة في جانب الاتصالات والخدمات المصرفية والتعاملات الخارجية في ادارة الاعمال المصرفية وذلك لمزيد من القدرة التنافسية

م- ونذكر ايضا اهم الصعوبات التي يصطدم بها القطاع المصرفي هي تطبيق قرارات لجنة بازل من حيث التزام المصارف برفع راس مالها بمعدلات عالية تتفق مع حجم مخاطر العمليات التي تقوم بها لمجابهة الازمات التي تحدث بسبب التلاعب وعمليات المضاربة والتلاعب في اسعار الاسهم والسندات حيث في تلك الحالة يكون الضمان الحقيقي هو راس المال بدلاً من الاعتماد على اموال الحكومة وتأثر الاقتصاد الوطني للبلاد ومن اهم الصعوبات المرتبطة بتحديد حجم راس المال :

- الصعوبة في تقدير حجم راس المال المطلوب مقارنة بحجم راس المال الفعلي
- موضوع ادارة المخاطر وعدم الاهتمام به بشكل جيد لادارته
- المعايير الدولية المحاسبية وعدم تطابق النظم المحاسبية المطبقة معها
- الحاجة الى قاعدة بيانات دقيقة وشاملة يمكن الرجوع اليها والاعتماد عليها عند الحاجة
- الحاجة الى مواكبة التطور الحاصل في الصناعة المصرفية الدولية
- بالمقارنة مع المصارف العالمية تعاني مصارفنا من صغر حجم اجمالي موجودات رؤوس اموال المصارف

(AL-Zabon,pervious source:130)

ن- مزاد العملة والربح الوفير :ان المصارف الاهلية قد وجدت لها في طريق مزاد العملة الربح الوفير والسرير وبطريقة سهلة جداً ، ومن هنا بدأ نشاطها يقتصر على مزاد العملة الذي يعد وسيلة جيدة تدر اموال كبيرة ، الامر الذي جعلها تتباعد عن نشاطها المصرفي في الاستثمار والتمويل ومحاولة جذب المودعين واستقطاب الودائع حيث انغلاقها على نفسها مما يفقد ثقة المودع فيها

حـ الروتين والتعقيد الاداري : فقدت ثقة المواطن العراقي في المصارف التجارية بسبب الروتين والتعقيد الاداري وحالة التلكؤ التي تصيب المصارف عند اعادة الاموال حيث تمر عملية اعادة الاموال في عدة مراحل زمنية سابقة ، حيث ترك هذا الامر انطباع في نفس المودع ان امواله التي في المصرف ربما لا يستطيع سحبها وقت حاجته ، يضاف الى ذلك ان رجال الاعمال واصحاب الاموال يحاولون قدر المستطاع ابعاد الانتظار عن اموالهم من قبل الدولة حيث لا يقومون بفتح حسابات في المصارف فقط في حالات الضرورة القصوى عند تعاملهم مع المؤسسات التي تتطلب حسابات او ضمانات خطاب مطلوبة لاتمام اعمالهم ، ونسلط الضوء ايضاً على جانب الخدمات المصرفية والرسوم المصرفية التي تقدم من قبل المصارف العراقية تكون ذات اسعار مرتفعة جداً بالمقارنة مع المصارف الغير عراقية اضافة الى قلة تلك الخدمات وبالتالي فقدان الثقة فيها

www.todaynewsiq.net

اما بالنسبة لاهم الاجراءات المتبعة لاصلا القطاع المصرفي : هناك مجموعة من الاجراءات للاصلاح وهي كالتالي :

أ- من اهم السبل لمواجهة مشاكل القطاع المصرفي هي انشاء هيئة خاصة بالاصلاح المصرفي ، حيث يجب ان تقوم الدولة بانشاء هيئة خاصة يطلق عليها (هيئة الاصلاح المصرفي) وتضم افراد من ذوي الاختصاص والخبرة وعلى دراية تامة وكلية بالامور التي تخص الدولة والحاجة الحالية والمستقبلية وتهتم هذه الهيئة رسم سياسة للاصلاح المصرفي وتثبيت الاليات الضرورية اضافة الى الاشراف على المصارف وتشريع القوانين وتزويد المصارف بالسيولة النقدية لاتمام اعمالها ، وسنخلص هنا الى المهام الاساسية لهذه الهيئة :

- الاهتمام بتقييم عمل النظام المصرفي وفعاليتته وذلك بواسطة تقييم الائتمان وحجم ودرجة المخاطرة ونسبة السيولة ، وفي هذا الجانب يجب الاستناد على مقررات لجنة بازل لاسناد عمل وحدات القطاع المصرفي مع المعايير الدولية فيما يتعلق بجوانب الكفاءة والفاعلية

- الاهتمام بتحسين وتطوير مستويات الرقابة المصرفية وانظمة الرقابة المحاسبية بما يتوافق مع المعايير الدولية المقبولة بصورة تنسجم وتتوافق مع الانظمة والقواعد الدولية من اجل ان يستطيع النظام المصرفي وعناصره التكامل وتبادل المعلومات مع البنوك الدولية الاخرى

- مفاحة المالية من اجل تعويض المصارف عن ارضيتها الخاصة التي تم تحويلها الى صندوق اعمار العراق
- تخلي المصارف عن دفع رواتب المتقاعدين وتسليمها للفروع المتخصصة بدفع الرواتب كدائرة التقاعد

(Zabon,pervious source:128)

ب- العمل على توفير المؤسسات المالية الساندة بعد ان كانت تقتصر فقط على شركة واحدة وهي شركة نقل النقود التي ترجع لوزارة المالية ، فنلاحظ قيام البنك المركزي بمنح اجازة لمشاريع القروض الصغيرة والمتوسطة ، واجازة لشركة الكفالات المصرفية اضافة الى اجازة لشركة اموال خدمات الالكترونية واجازة الى شركة بطاقات الائتمان (كي كارد) ، واعداد البنك مسودة قانون لشركة ضمان الودائع لاصدار التعليمات المنظمة (AL-Saad,2015:33) ، كما ان انشاء نظام لضمان الودائع المصرفية يتمتع بالكفاءة والفعالية له اثر كبير في تحقيق الحماية الكافية للمودعين ويساهم في استقرار وسلامة النظام المالي والمصرفي لان الخسائر التي يتكبدها المصرف يتحملها المودعين لانه يعمل باموالهم لذلك هناك ضرورة ملحة الى وجود نظام يحمي ويضمن ودائعهم من المخاطر التي من الممكن ان يواجهها المصرف ويرجع للمودعين المبالغ التي خسروها بسبب مخاطر المصرف وخاصة المودعين الصغار الذين لايملكون القدرات المالية العالية ، حيث تلعب مؤسسات على الودائع دور كبير في تفادي المشكلات المصرفية من خلال :

• دور وقائي : من خلال ارساء وفرض ضوابط ومعايير تهتم بمنع حدوث المصارف في اي مشاكل قد تؤثر على المودعين

• دور علاجي : من خلال قيامها بالتدخل لحل المشكلة التي تواجه المصرف بواسطة تقديم القروض اللازمة بأسعار فائدة مدعمة او عن طريق وضع المصرف تحت سيطرة المؤسسة او التعويض المباشر للمودعين كما يظهر دور نظم التامين الودائع في توفير الامان المصرفي وعلاج التحديات من خلال ماياتي :

• حالة عجز السيولة

• حالة حدوث الخسائر

• حالة عدم كفاية راس المال

• حالة الائتمان الرديء (AL-Milad&AL-Aqil,previous source:48)

ج- الاهتمام بمنح فوائد تشجيعية لحسابات التوفير بصورة توازي مستويات الفائدة عند الاقراض في الاسواق وذلك بغاية تشجيع المواطن على ايداع امواله لدى المصارف باقل درجات المخاطرة ، اضافة الى تنوع المدخرات لتكون بفترات زمنية تقل عن السنة الواحدة مثلاً تكون لمدة 3-9 اشهر وذلك لترويج ثقافة الادخار ، وبالإمكان ان تتحمل الجهات المستفيدة من سياسات الادخار جزء من التكاليف والخسائر التي قد تتعرض لها المصارف نتيجة لسياسة تحفيز الادخار لكي لا يثقل سياسات وتكاليف الاقراض للاخرين

ح- من الضروري قيام البنك المركزي بحسم امور المصارف والبنوك الاهلية المتلكنة بصورة سريعة تلك المصارف التي لم توفي بالالتزامات الواجبة عليها والوعود تجاه المودعين وذلك بغاية اعادة الثقة للمواطنين بالمصارف الخاصة حيث توفير قنوات اضافية لاستيعاب مدخرات الافراد والمنظمات ، الامر الذي يشعر المودعين بان البنك المركزي يقف بصفتهم والى جانبهم ولحمايتهم وليس حامياً للمصرف المتلكئ حتى وان تطلب ذلك تعديل قانون المصارف المتضمن حالياً اجراءات معقدة في اشهر الافلاس والتصفية (AL-

Khudair,2020)

بعد موجز التطور التاريخي والتحديات وسبل الاصلاح نتناول الان تحليل واقع المصارف العراقية المختارة كعينة للبحث لتحلل حجم الودائع فيها ومعرفة مقدار الثقة فيها :

1- تحليل واقع مصرف بغداد كعينة للدراسة :في الجدول التالي سوف نتطرق الى الودائع ونسبتها من المطلوبات حيث كلما زاد حجم الودائع في مطلوبات المصرف دل ذلك على ثقة الزبائن في المصرف :

جدول(3) مطلوبات مصرف بغداد وودائعه ونسبتها من المطلوبات

السنة	حجم المطلوبات (مليار دينار)	حجم الودائع (مليار دينار)	نسبة الودائع/ حجم المطلوبات (%)
2010	961.0	805	83.7
2011	875.3	699	79.8
2012	1300.6	1046.7	80.5
2013	1764.9	1393.6	79
2014	1827.5	1491.6	81.6
2015	1549.5	897.3	57.9
2016	917.6	827	90.1
2017	824.3	714	86.6
2018	846.7	782	92.4

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مصرف بغداد للمدة (2018-2010)

عند قسمة حجم الودائع على اجمالي المطلوبات يتضح لنا كم تشكل الودائع من مطلوبات المصرف فكلما زادت تلك النسبة توضح لنا قدرة المصرف في استقطاب الودائع لديه ومن خلال ملاحظة الجدول نلاحظ في العام 2010 قد شكلت الودائع نسبة (83.7) من اجمالي المطلوبات مما يوضح لنا قدرة المصرف على استقطاب الودائع وهذا مؤشر ايجابي يدل على تفضيل الزبائن التعامل مع المصرف ، وحتى العام 2018 نلاحظ من النسب اعلاه ان للمصرف القدرة في جذب الودائع

2- تحليل واقع مصرف الخليج التجاري كعينة للدراسة : من الجدول ادناه سوف نبين حجم الودائع و نسب النمو فيها:

جدول (4) ودايع مصرف الخليج ونسبة النمو فيها

السنة	الودائع الاجمالية (مليار دينار)	نسبة نمو الودائع (%)
2010	190.001	-
2011	216.937	14.2
2012	260.780	20.2
2013	417.143	60
2014	455.212	9.1
2015	409.221	-10.1
2016	427.201	4.4
2017	265.804	-37.8
2018	232.978	-12.3

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري للعام 2018 من الجدول نلاحظ نسب النمو المنخفضة في حجم الودائع حيث بلغت في العام 2017 (-37.8) نتيجة لتدهور اوضاع البلد الامنية كان له اثر على القطاع المصرفي وانخفاض الثقة فيه مما ادى الى نسب منخفضة وسالبة .

الاستنتاجات :

- 1- الامان المالي جزء لا يتجزأ من البنية الاساسية المالية ويقوم على مجموعة من الاسس ويشمل اليات وحلول للمصارف في حال تعرضها للمشاكل ، ونظام ضمان الودائع المصرفية يعد من المعززات الاساسية للأمان المالي واحد الاركان الرئيسية له ، ولا يتحقق الامان الا بأثناء مؤسسة لضمان الودائع المصرفية
- 2- يعد انشاء وتكوين نظام لضمان الودائع امر ضروري للنهوض باستقرار النظام المالي ، لتدعيم ثقة المودعين في الجهاز المصرفي وزيادة قدرة المصارف على تجميع المدخرات وتعبئتها ليستطيع النشاط المصرفي المساهمة في التنمية الاقتصادية
- 3- انشاء نظام لضمان الودائع يعد سيف ذو حدين فهو من ناحية يسهم بصورة ايجابية في تعزيز النشاط والاستقرار المالي وبالتالي تحقيق الامان المالي اذا كانت البيئة التي هو فيها تتسم بالشفافية والمساواة وذات انظمة وقوانين فعالة ، ولكن من ناحية اخرى يعد سبباً لعدم الاستقرار اذا ما توفرت الامور السابقة الذكر

التوصيات :

- 1- تهيئة البيئة المصرفية الجيدة ، حيث من الضروري قيام البنك المركزي بمتابعة تهيئة الشروط المناسبة في الجهاز المصرفي لأنشاء نظام ضمان الودائع واعداد البيئة المؤسسية السليمة التي يستطيع النظام العمل فيها
- 2- تهيئة البيئة التشريعية حيث تعديل القوانين التشريعية الحالية التي تنظم العمل المصرفي واصدار تشريعات جديدة لمعالجة التحديات التي تواجه المصارف
- 3- الاهتمام بتصميم النظام بحيث تتمتع المؤسسات القائمة عليه باستقلالية العمل واتخاذ القرار وتكون خاضعة للمساءلة في ذات الوقت ، وتعد الاستقلالية من التحديات التي يجب تجاوزها ليستطيع النظام المساهمة في حماية مصالح المودعين وتعزيز الاستقرار

References:

- 1- Falah Hassan AlHusaini&Mu'ayad Abdulrahman Aldoori:Running Banks, Publisher,Wa'elfor Publishing and distribution,Fourth edition, 2008.
- 2- Dr. Sadiq, Rashid Alshammari:Managing banking transactions, Publisher: Alyazori for publishing and distribution,Arabic edition, 2014.
- 3.Mahmoud Hussein Alwadi,HusseinSamhan,SuhelSamhan: Money and Banks,PublisherAlmaysara for publishing and distribution ,Amman,First edition,2009.
- 4- Dr. ZakaryaAldoori and Dr. YosraAlsamarra'i:Central banks and financial policies, PublisherAlyazori for publishing and distribution , Amman, Jordan,Arabic edition, 2019.
- 5-Majd Al-Emran:The effect of the banking risks in the banking safety of the private commercial banks in Syria,series of economical and law studies, The magazine of Teshrin University for scientific researces and studies,book number 37, Edition number 1,2015 .
- 6- Huda Mohammad Naji:Banks deposits insurance institute (Technical study)/ Magazine of the domestic detective political and legal studies, forth Edition. 8th year , 2016.
- 7-Hassan Jameel Albederi: Banks accountant and management entry ,PublisherAlwarraq for publishing and distribution 2013.
- 8-; Fahad Bin Bejad Bin MalafikhAlOtaibi: Banks deposits transactions insurance in the Arabic and foreign systems ,PublisherThe Arabian research center for publishing and distribution,first edition. 2015.
- 9-NazeehAbdulmaqsood Mohammad Mabrook: Economical Security,Publisher College Fikir for publishing and distribution, First edition,2014.
- 10-Ali Abdullah Shahin and Ra'fat Ali Al'aaraj: The effect of creating deposits insurance system on the stability of the Palestinian banks system,Arabian magazine for management, Volume number 33, Edition (H) ,2013.
- 11- Ali Hussein Nouri Al-Lami:The effect of deposits in net banks income,Bagdad college of economic sciences journal, number48,2016
- 12- MahaMuzherMohsen:Radical readiness of the banking system in Iraq to establish a system to ensure bank deposits , Al-Mustansiriya Journal of Arab Studies ,vol 13 ,Number 52, 2016
- 13- MuntherMerhej&NourLouaiDanora : The effect of liquidity and profitability on the safety of Syrian private commercial banks ,Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies ,Economic and legal Sciences Series , Vol 39, Number 6, 2017
- 14-Basil Abbas Al-khudair: The central bank advises citizens:do not acquire money,2020,on the site www.sotaliraq.com
- 15- Ihsan Ali Mubarak Al Jubouri : The role of internal factors affecting the prices of shares in the Iraqi market for stock , Graduate Studies Journal , University of Neelain , Vol 7 ,number 27 , 2016
- 16 Bassam Johnny: Fortifying the Lebanese banking sector for a secure economic future , Ministry of Industry ,2018 ,on the following site www.industry.gov.lb
- 17- Bank of Baghdad report for the period 2010-2018
- 18- Gulf Commercial Bank annual report for 2018
- 19- Annual reports of chamber of commerce Industry and Agriculture of Beirut and Mount-Lebanon2010-2018

- 20- Samir Abbas Al-Nasri: Central bank of Iraq strategy for the years (2016-2020) and the fundamental change of the reform approach, 2016, on the site <http://iraqieconomists.net>
- 21- Annual reports of FDIC 2018 : on the following site <http://www.Fdic.gov>
- 22- Bassam Farid Hassan , Is the danger of the Lebanese lamp door , 2018, Lebanese trading bank , on the site: <https://www.blcbank.com>
- 23- Ali Hussein Zayer: Apply the Import Depository System in Iraq and its role in the safety of business performance of commercial banks, Journal of the Economic and Administrative Sciences, vol 10, number 3, 2015
- 24- Basel Committee on Banking Supervision , International Association of Deposit Insurers , Effective Deposit Insurance Systems, 2009
- 25- Abdul Rahman Basher Milad & Jumaa Farhat Aqil: The role of the deposit insurance system in achieving stability of the banking system and enhancing banking confidence, Journal of Economic and Political Sciences, number 9, 2017
- 26- Maysun Eabdulwahhab Almisri: Legal protection of bank deposits in Syria and deposit guarantee systems, Al-Baath University Journal, Folder 39, number 42, 2017
- 27- Eabd alrahman Alnasiri & Ramiyusifeubayd: System for resolving banking crises and system for guaranteeing deposits, Arab Monetary Fund, 2020
- 28- Montazer Fadel Al-Saad: Challenges facing the banking sector, Journal of Financial & Accounting & Management Studies, number 3, 2015, Albasrah University, Iraq
- 29- Union of Arab Bank: Department of studies and research, Developments in the Iraqi banking sector for the years 2016 & 2017, 2018
- 30- Amul Asmarzabon: Banking reform in Iraq between reality and challenges, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Folder 8, number 3, 2018
- 31- Khaled Waheeb Al-Rawi: Management of banking operations, house curriculum for publishing and distribution, first edition, Amman: Jordan, 2001
- 32- Zuhair Abdul Samad: By reducing spending and increasing productivity we are improving the performance of our banks, Al-Rafidain Bank Bulletin, number 13, Baghdad, 2016

Deposit insurance system and its role in financial security for the period (2018-2010) Study the experiences of Selected countries with reference to Iraq

Rusel Omer Mejbel

Samir Suham Dawood

Rusel6137@gmail.com

dr.samir_mas@yahoo

Received:16/9/2020

Accepted :18/10/2020

Published :December / 2020



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Summary:

Founding a System to secure deposits and protecting the depositors is considered one of the important and exchanged subjects out there in the banking system/field in Iraq at the current time, and the reason behind the exchange and spread of this subject is due to the financial crisis of which the banking sector is suffering from and the stumbling of many banks, those factors have had led to the insecurity of the depositors and their mistrust towards banks, thus, it is necessary to create a system to secure deposits in which depositors would be compensated for the losses caused by the banks failures. in addition, it could be a counter measure system which maintains the banking stability, protects the rights of depositors and gain/win their trust in the banking system., considering the stability of the banking system would positively reflect upon the safety of the banks' financial branches and avoiding its' exposure to failure. In addition to that, this system protection to the rights of the depositors is considered an indirect assurance for the stability of the banking deposits activities through strengthening trust in the banking system and support the financial security of the depositors, that trust can affect the increase of deposits volume in its' various forms and increasing the banking transactions volume. The achievement of what we've addressed and detailed prior to this is depending on founding the right platform which represents the readiness of the banking sector to create a system to secure banking deposits.

Search Keywords: Financial security, Deposits Security system, Banking deposits.